

COMCEC

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الاسلامي

تقرير

الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي

اسطنبول، ٢٢-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤

مكتب تنسيق الكومسيك

انقرة - اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤

العنوان :

مكتب التنسيق للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

Necatibey Cad. No. 108 ANKARA - TURKEY

Phone: 90-312-231 34 99/231 97 40

Tlfax: 90-312-232 10 66

Tlx: 42110 dpt tr

تقرير وقرارات

الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)

(اسطنبول، ٢٢-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

مكتب تنسيق الكومسيك

انقرة - اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤

المحتويات

الجزء الاول

قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي التي انشئت بموجبها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول اعضاء المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في اعمالها

رقم الصفحة

- ١ - القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث بتأسيس لجان دائمة للمنظمة برئاسة رؤساء دول
- ٩
- ٢ - البيان الختامي لمؤتمر القمة الاسلامي الرابع بشأن اسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى رئيس الجمهورية التركية
- ١١
- ٣ - القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الاسلامي الخامس بشأن أنشطة الكومسيك
- ١٥
- ٤ - القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الاسلامي السادس بشأن أنشطة الكومسيك
- ٢٧

الجزء الثاني

تقرير وقائمة وثائق الدورة العاشرة

لجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

- ١ - تقرير الدورة العاشرة للكومسيك
- ٣٧
- ٢ - قائمة الوثائق الاساسية المقدمة الى الدورة العاشرة للكومسيك
- ٤٧

المرفقات

- ١ - قائمة بالمشاركين في الدورة العاشرة للكومسيك
- ٥٣
- ٢ - الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس سليمان دميريل رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك في الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة للكومسيك
- ٧٥
- ٣ - كلمة معالي الدكتور حامد الغايد الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي في الجلسة الافتتاحية
- ٨٥

٩١	كلمة معالي السيد ناصر عبد الله الروضان، النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير المالية بدولة الكويت، في الجلسة الافتتاحية	٤ -
٩٧	كلمة معالي السيد جينانجار كرتاساسميثا وزير تخطيط التنمية الوطنية بجمهورية اندونيسيا في الجلسة الافتتاحية.....	٥ -
١٠٣	كلمة معالي السيد بيير الوندو ماني وزير التنمية الصناعية والتجارة الكاميرون في الجلسة الافتتاحية	٦ -
١٠٩	كلمة معالي السيد اسامة جعفر فقيه رئيس البنك الاسلامي للتنمية في الجلسة الافتتاحية	٧ -
١١٩	جدول اعمال الدورة العاشرة للكومسيك	٨ -
١٢٣	تقرير اجتماع كبار الموظفين للدورة العاشرة للكومسيك	٩ -
١٣٣	تقرير لجنة الدورة العاشرة للكومسيك	١٠ -
١٣٩	القرار (١) الصادر عن الدورة العاشرة للكومسيك	١١ -
١٥١	خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي	١٢ -
١٨٩	القرار (٢) الصادر عن الدورة العاشرة للكومسيك بشأن الامور المتصلة بتقديم المساعدة الاقتصادية الى بعض البلدان	١٣ -
١٩٩	كلمة معالي الدكتور حامد الغابدي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي في الجلسة الختامية	١٤ -
٢٠٥	كلمة معالي محمد داود نصيري نائب وزير التخطيط في دولة افغانستان الاسلامية في الجلسة الختامية	١٥ -
٢٠٩	الخطاب الختامي لسعادة السيد حسام الدين جندوروك رئيس الجمهورية التركية بالانابة في الجلسة الختامية للدورة العاشرة للكومسيك	١٦ -

الجزء الاول

قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي

التي اتشنت بموجبها

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول اعضاء المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في اعمالها

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث

بتأسيس لجان دائمة للمنظمة

برئاسة رؤساء دول

قرار رقم ٢/١٢ س (ق ١)

ان مؤتمر القمة الاسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس)
المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة
من ١٩ الى ٢٢ ربيع الاول ١٤٠١هـ الموافق من ٢٥ الى ٢٨ يناير
١٩٨١م.

يعد ان استمع الى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن
الثاني، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء
الدول الاسلامية،

وانطلاقاً من الايمان العميق بضرورة تدعيم العمل الاسلامي
المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي
والتجاري،

ورغبة في اعطاء الاعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي
العام الدولي بقضايا الامة الاسلامية الاساسية وخاصة قضية القدس
وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الاسلام والمسلمين،

يقرر :

اولا - انشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي،
وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللعلام والشئون الثقافية .

ثانيا - مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الاسلامي في المجالات المذكورة، وبحسب سبل تعزيز العلاقات بين الدول الاسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة الى تحقيق دعم قدرة الدول الاسلامية في تلك المجالات.

ثالثا - ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس احدى الدول الاسلامية.

رابعا - ينتخب اعضاء هذه اللجان من طرف مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

خامسا - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها او من غالبية الدول الاعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظاميا اذا حضرته الاغلبية.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع بشأن
اسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
الى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية

البيان الختامي

No. 1S/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر اسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري الى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد
كنعان افرين".

القرارات الصادرة
عن مؤتمر القمة الاسلامي الخامس
بشأن أنشطة الكومسيك

١ - سير أعمال اللجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري
قرار رقم ٥/١ - أ ق (ق ١)

ان مؤتمر القمة الاسلامي الخامس (دورة التضامن الاسلامي)
المنعقد في الكويت (دولة الكويت) في الفترة من ٢٦ - ٢٩ جمادى
الاولى ١٤٠٧ هـ الموافق (٢٦-٢٩ يناير ١٩٨٧م).

اذ يذكر بالقرار رقم ٢/١٢ - س (ق ١) الصادر عن مؤتمر
القمة الاسلامي الثالث في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية
سنة ١٩٨١ م والذي أنشا بمقتضاه اللجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء ، وعهد اليها بمهمة
تعزيز العمل المشترك في مضمار التعاون الاقتصادي والتجاري فيما
بين الدول الاعضاء ،

واذ يسجل بارتياح عميق ما اتخذته اللجنة الدائمة من خطوات
وماحقته من تقدم نحو تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل
لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء ،

واذ يدرك الحاجة الى ترشيد اجراءات التعاون الاقتصادي على
شتى المستويات داخل منظمة المؤتمر الاسلامي ،

١ - يوافق على توسيع نطاق عضوية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري حتى يتسنى لجميع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي المشاركة في عمل اللجنة الدائمة .

٢ - يقرر تمثيل الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري من خلال الوزراء المسؤولين عن الادارة الشاملة للشؤون الاقتصادية وذلك في ضوء المهام الموكلة الى هذه اللجنة ، ويحث الدول الاعضاء على الالتزام بذلك سعيا الى تحقيق اقصى قدر من الفعالية .

٣ - ينوّه بإنشاء لجنة متابعة ضمانا للتنسيق الفعال لكل النشاطات الاقتصادية والتجارية التي تدخل في نطاق صلاحيات اللجنة الدائمة .

٤ - يرحب بقرار اللجنة الدائمة بإبلاغ قراراتها للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية لاتخاذ التدابير المناسبة .

٥ - يقرر توصيات اللجنة الدائمة بتقليل عدد الاجتماعات التي تعقد على المستوى الوزاري والتي تتداخل مع اجتماعات اللجنة الدائمة ، وبإدراج نتائج مثل هذه الاجتماعات في مجمل أعمال اللجنة الدائمة .

٦ - يوافق على ان تقدم الهيئات الفرعية والمنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي واجهزتها الاخرى العاملة في المجال الاقتصادي تقارير مرحلية عن نشاطاتها الى اللجنة الدائمة لتمكينها من تنسيق ومتابعة تنفيذ قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي في هذه المجالات، بالتعاون مع الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٧ - يشيد بالدور الذي يضطلع به مكتب التنسيق التابع للجنة الدائمة لتسهيل نشاطاتها .

٨ - يؤيد قرار اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري الذي يحث الدول الاعضاء التي لم توقع و/او تصدق بعد على السنظم الاساسية والاتفاقيات التي سبق لمنظمة المؤتمر الاسلامي اقرارها بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري وبخاصة "الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي و "اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات في الدول الاعضاء" على ان تفعل ذلك .

٢ - تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون

الاقتصادي بين الدول الاعضاء

في منظمة المؤتمر الاسلامي

قرار رقم ٥/٢ - أ (ق.١)

ان مؤتمر القمة الاسلامي الخامس (دورة التضامن الاسلامي) المنعقد في الكويت (دولة الكويت) في الفترة من ٢٦-٢٩ جمادى الاولى ١٤٠٧ هـ (الموافق ٢٦-٢٩ يناير ١٩٨٧ م.

اذ يذكر بالقرار رقم ٣/١ - أ (ق.١) الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨١، بشأن اعتماد خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء والذي كلف الامانة العامة في الوقت نفسه باتخاذ كل التدابير اللازمة لمتابعة تنفيذ توصياتها وتنظيم اجتماعات دورية على المستوى الوزاري كلما ارتأت ضرورة لذلك ، بغية :

- أ - استعراض التقدم فيما تم انجازه من عمل .
- ب - وضع الخطوط التوجيهية .
- ج - حل المشكلات
- د - وضع السياسات وخطط العمل في المراحل القادمة .

وإذ يذكر بالقرار رقم ٢/١٢ - س (ق.١) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بشأن إنشاء اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي اللتين أوكل اليهما المهام التالية :

- ١ - متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها أو تتخذها منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي والتجاري ، والتعاون التكنولوجي والعلمي ،
- ٢ - بحث جميع السبل الممكنة لتعزيز التعاون بين الدول الاعضاء في الميادين المذكورة ،
- ٣ - وضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة الى دعم قدرة الدول الاعضاء في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية ،

وإذ يذكر بالقرار رقم ٤/١ - أ (ق.٢) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الرابع الذي انعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في سنة ١٩٨٤ م ، بشأن خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء ،

وإذ يسجل بالتقدير ما بذلته الامانة العامة من جهود لمتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في خطة العمل وما تحقق من تقدم محمود في هذا المجال ،

وإذ يعرب عن تقديره ايضا لجهود ومساعدات مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية ، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

وتبادل السلع ، والمركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث والبنك الاسلامي للتنمية في تنفيذ خطة العمل.

واذ يلاحظ بارتياح انطلاق نشاط اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري برئاسة فخامة الرئيس كنعان ايفرين رئيس جمهورية تركيا واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي برئاسة فخامة الرئيس محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان الاسلامية ، تنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الرابع بشأن تشجيع وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء في اطار تطبيق خطة العمل .

واذ يلاحظ بالتقدير ان الاجتماعين الاول والثاني للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري قد عقدا في اسطنبول في نوفمبر ١٩٨٤ م ومارس ١٩٨٦م على الترتيب.

واذ يعرب عن شكره وتقديره للجمهورية التركية لاستضافة المؤتمرات الوزراية حول التجارة ، والتعاون الصناعي ، والامن الغذائي ، والتنمية الزراعية التي وضعت الخطوط التوجيهية اللازمة لتنفيذ خطة العمل في هذه القطاعات الحيوية الثلاثة.

واذ يحيط علما بالتقرير الذي قدمته الامانة العامة والذي يوضح مدى التقدم في تنفيذ "خطة العمل" .

واذ ينوه ايضا ببرنامج الاجتماعات والنشاطات الاخرى التي خططت لها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي حتى سنة ١٩٩٠، تنفيذاً لخطة

العمل التي تتطلب الدعم المادي والفني الكامل والمستمر من جانب الدول الاعضاء بغية تحقيق الاهداف المتوخاة من الخطة .

واذ يساوره القلق اراء المصاعب التي عرقلت تنفيذ خطة العمل في قطاعات معينة نظرا لنقص الموارد المالية وقلة البيانات والمعلومات وبطء استجابة الدول الاعضاء .

واذ يلاحظ ان اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي قد اقرتا ، كأساس لنشاطاتهما ، تنفيذ خطة العمل الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي بين الدول الاعضاء مع تأكيد خاص على مجالات الاولوية كما حددتها القمة الاسلامية الرابعة :

١ - يطلب من الدول الاعضاء تقديم المساعدة اللازمة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ، وللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي لتتجهل بتنفيذ خطة العمل تعزيزا للتعاون الاقتصادي والفني بين الدول الاعضاء .

٢ - يرحب بوضع نظام اطول اجلا لتمويل التجارة في نطاق البنك الاسلامي للتنمية ، ويحث جميع الدول الاعضاء على المشاركة في هذا النظام في اسرع وقت حتى يمكن الانتفاع به على الوجه الامثل .

٣ - يرحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة جمهورية باكستان الاسلامية لاستضافة المؤتمر الوزاري الثالث للامن الغذائي والتنمية الزراعية .

٤ - يلاحظ بارتياح انعقاد الاجتماع الاول لوزراء النقل والمواصلات في الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي خلال شهر سبتمبر/ ايلول ١٩٨٧م بالتزامن مع الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ، ويقرر عقد اجتماع لفريق خبراء للنظر في امكان حشد الموارد والطاقات، بما فيها خدمات الصيانة والاصلاح والتدريب، بين شركات الطيران في الدول الاعضاء .

٤

القرارات الصادرة
عن مؤتمر القمة الاسلامي السادس
بشأن أنشطة الكومسيك

قرار رقم ٦/٢ - ٢ ق (ق ٢)
بشأن
انشطة اللجنة الدائمة
للتعاون الاقتصادي والتجاري

ان مؤتمر القمة الاسلامي السادس (دورة القدس الشريف والوثام والوحدة) المنعقد في دكار، جمهورية السنغال، في الفترة من ٢-٥ جمادى الثاني، ١٤١٢هـ، الموافق (٩-١١ ديسمبر ١٩٩١م).

اذ يذكر بالقرار رقم (١٥)E-1/3، والقرار رقم (١٥)P-13/3 الصادرين عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث على التوالي بشأن خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء وبشأن انشاء اللجان الدائمة التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي،

واذ يشير الي القرار رقم (١٥)E-1/4 الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الرابع والذي يحدد الاولوية لستة من مجالات خطة العمل تقع خمسة منها في نطاق اختصاص اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، وهي، التنمية الزراعية والامن الغذائي، والصناعة، والتجارة، والنقل والمواصلات والطاقة،

واذ يذكر بالقرار رقم (١٥)E-3/5، والقرار رقم (١٥)E-1/5 الصادرين عن مؤتمر القمة الاسلامي الخامس على التوالي بشأن تنفيذ خطة العمل وبشأن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري برئاسة فخامة رئيس الجمهورية التركية،

واذ يذكر ايضا بقرارات المتمرات الاسلامية لوزراء الخارجية بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري الرامية الى تنفيذ خطة العمل؛

واذ يلاحظ مع التقدير انه من خلال الدورات السبع السابقة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي عقدت كل منها في آن واحد مع مؤتمر وزاري في مجال معين من مجالات التعاون الاقتصادي،

بدأ العمل في المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة العمل، وفقا للجدول الزمني الذي حدده مؤتمر القمة الإسلامي الرابع، وكذلك في مجالات التعاون التقني والبنية الأساسية والإصفاة العامة، كما بدأ العمل الفعلي في تنفيذ المشاريع المتتمة بهذه المجالات.

وإذ يحيط أيضا مع التقدير بالجهود التي تبذلها الامانة العامة واجهزتها الفرعية والمؤسسات التابعة لها العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة لمتابعة تنفيذ مقررات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بشأن مختلف مجالات خطة العمل.

وإذ يلاحظ بارتياح أن اتفاق الاطار الخاص بإنشاء نظام الافضليات التجارية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد تم اعتماده في الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وطرحته الامانة العامة لتوقيع وتصديق الدول الاعضاء عليه.

وإذ يلاحظ بارتياح أيضا أن مواد الاتفاق الخاص ببرنامج ضمان الاستثمارات واثتمان الصادرات الذي اعده واستكملة البنك الإسلامي للتنمية قد تم اعتمادها في الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، وأن الاستعدادات لتنشيط هذا البرنامج تجري حاليا بهذا الشأن.

وإذ يحيط بالتحوالات الاقتصادية الجديدة التي طرأت على المستوى العالمي لاسيما من جراء إنشاء السوق الأوروبية الواحدة وكذلك التطورات في شرق أوروبا وتأشير تلك التطورات على البلدان الاعضاء.

وإذ يؤكد الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في تعزيز وتوسيع وتنويع التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء.

وإذ يؤكد مجددا الحاجة الى وضع استراتيجيات جديدة لخطة العمل مع مراعاة التغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد العالمي وماحدث من تطورات في اقتصاديات البلدان الاعضاء منذ عام ١٩٨١م.

١ - يطلب من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري اتخاذ الخطوات اللازمة، بما فيها الدعوة الى عقد اجتماعات وطقات عمل لغريق من الخبراء من اجل وضع استراتيجيات جديدة لخطه العمل الهادفة الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء، على ان يرفع الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي هذه الاستراتيجيات الى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري من اجل اقرارها واتخاذ مايلزم بشأنها في اقرب وقت ممكن .

٢ - يجت الدول الاعضاء التي لم توقع و/ او تصدق حتى الان على اتفاقات النظم الاساسية التي سبق ان وافقت عليها منظمة المؤتمر الاسلامي بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء على ان تبادر بعمل ذلك.

٣ - يدعو الدول الاعضاء الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مقررات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والمشاركة في برامج التعاون الاقتصادي التي تضعها في هذا الاطار.

قرار رقم ٦/٢-٢٠٠٢ (ق ١)

بشأن

وضع التعاون الاقتصادي
وسياسة التكامل الاقتصادي
في العالم الإسلامي في سياق
الوضع الاقتصادي العالمي

ان مؤتمر القمة الإسلامي السادس (دورة القدس الشريف والوشام والوحدة) المنعقدة في داكار، جمهورية السنغال، في الفترة من ٢ - ٥ جمادي الثاني، ١٤١٢هـ، الموافق (٩-١١ ديسمبر ١٩٩١م)،

اذ يذكر بالقرار رقم E-1/20 الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي اعرب عن بالغ القلق ازاء استمرار وتعاقد الازمة الاقتصادية الدولية في الاعوام الاخيرة بما لها من اثار عكسية على البلدان النامية بصفة عامة، وعلى اقل البلدان نموا بصفة خاصة، مما احدث خلا في هيكل الاقتصاد العالمي،

واذ يحيط بتقرير الامين العام بهذا الشأن ،

١ - يؤكد ان الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد لا يمكن رغم اهميتها ان تنجح في تنشيط النمو والتنمية سالم تتوافر بيئة اقتصادية دولية مواتية .

٢ - يبحث الدول الاعضاء على الاستمرار في بذل الجهود من اجل تنفيذ خطة العمل بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء، بحيث يتحقق تكامل امثل لاقتصاداتها، ويتسنى لها الاسهام النشط في صياغة استراتيجيات جديدة من اجلها، وذلك تحت اشراف اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

٣ - يبرز الدور الهام الذي يمكن ان يضطلع به القطاع الخاص في تدعيم العمل الإسلامي المشترك، ويحث الدول الاعضاء على ان تضع الترتيبات المواتية الكفيلة بتوثيق الصلات بين المنشآت والشركات والمصارف وغيرها من المؤسسات الاقتصادية في الدول الاعضاء .

٤ - يُدعو اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري الى ان تتولي الاهتمام اللازم - في اطار استعراضها لاستراتيجية و خطة العمل بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء - لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بالنهوض بالتعاون الاقليمي، وتحقيق تكامل اقتصادي مطرد يؤدي الى انشاء سوق اسلامية مشتركة، مع مراعاة تجمعات التكامل الاقليمية القائمة .

٥ - يطلب من الامين العام اطلاق المؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية على ما يحرز من تقدم في هذا الموضوع .

٦ - يحث الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي على الاسهام النشط في اقامة النظام الدولي الجديد من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المطردة .

الجزء الثاني

تقرير وقائمة وثائق الدورة العاشرة
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

- ١ -

تقرير

الدورة العاشرة

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الاسلامي

(اسطنبول، ٢٢-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

الأصل : بالانجليزية

تقرير

الدورة العاشرة

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الاسلامي

(اسطنبول، ٢٢-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

١ - انعقدت الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك) في اسطنبول، يومي ٢٤ و ٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤ في اعقاب اجتماعات تحضيرية لكبار الموظفين في يومي ٢٢ و ٢٣ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤ .

٢- وحضر الدورة ممثلون للدول التالية الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي:

١- دولة افغانستان الاسلامية

٢- جمهورية ألبانيا

٣- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

٤- جمهورية أذربيجان

٥- دولة البحرين

٦- جمهورية بنغلاديش الشعبية

٧- جمهورية بنين الشعبية

٨- بوركينا فاسو

٩- جمهورية الكامرون

١٠- جمهورية القمر الاسلامية الاتحادية

١١- جمهورية مصر العربية

١٢- جمهورية جامبيا

١٣- جمهورية غينيا

١٤- جمهورية اندونيسيا

١٥- جمهورية ايران الاسلامية

١٦- جمهورية العراق

١٧- الجمهورية اللبنانية

١٨- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

- ١٩- المملكة الاردنية الهاشمية
 - ٢٠- دولة الكويت
 - ٢١- ماليزيا
 - ٢٢- جمهورية موريتانيا الاسلامية
 - ٢٣- المملكة المغربية
 - ٢٤- جمهورية النيجر
 - ٢٥- سلطنة عمان
 - ٢٦- جمهورية باكستان الاسلامية
 - ٢٧- دولة فلسطين
 - ٢٨- دولة قطر
 - ٢٩- المملكة العربية السعودية
 - ٣٠- جمهورية السنغال
 - ٣١- جمهورية السودان
 - ٣٢- الجمهورية العربية السورية
 - ٣٣- جمهورية تاجيكستان
 - ٣٤- الجمهورية التونسية
 - ٣٥- الجمهورية التركية
 - ٣٦- جمهورية تركمنستان
 - ٣٧- جمهورية اوغندا
 - ٣٨- دولة الامارات العربية المتحدة
 - ٣٩- الجمهورية اليمنية
- وشارك في الدورة ممثل الجمهورية التركية لشمالى قبرص بصفة مراقب.

- ٣ - كما حضر الدورة معالى الدكتور حامد الغابڊ، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى، وممثلو الهيئات التالية التابعة للمنظمة والمنبثقة عنها:
 - مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، انقره.
 - المركز الاسلامى للتدريب الفنى والمهنى والبحاث، داكا.
 - المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، الدار البيضاء
 - البنك الاسلامى للتنمية، جدة
 - الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة، كراتشى

- اتحاد المؤسسات الوطنية للتمويل الائتماني، اسطنبول
- اتحاد استشاري البلدان الاسلامية، اسطنبول
- اتحاد مقاولي البلدان الاسلامية، الرباط
- مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، اسطنبول
- الاتحاد الاسلامي لملاك السفن، جدة

كما حضر الدورة، بصفة مراقب، ممثلون عن الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، وبرنامج الامم المتحدة الائتماني، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

(ترد قائمة اسماء المشاركين في الدورة العاشرة للكونسبيك في الملحق رقم ١).

الجلسة الافتتاحية

٤ - عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة للكونسبيك برئاسة فخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكونسبيك.

٥ - وفي بداية خطابه الافتتاحي، رحب فخامة الرئيس سليمان دميريل بالمندوبين في تركيا واعرب عن شكره للدول الاعضاء لاهتمامهم الذي لايفتر بعمل الكونسبيك. ووضح الرئيس دميريل، في معرض استعراضه للتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ان النمو في البلدان النامية قد اصبح مصدرا مستقلا في الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي مؤخرا. ووضح فخامة الرئيس سليمان دميريل الفرص والمخاطر الناجمة عن التطورات التي يشهدها العالم، مؤكدا على اهمية تعزيز التعاون فيما بين البلدان الاعضاء للاستفادة من هذه الفرص. وفي هذا الصدد، شدد على اهمية زيادة حجم التبادل التجاري فيما بين البلدان اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي. و اشار فخامة الرئيس دميريل الى اهمية مبادئ الاستراتيجية الجديدة بالنسبة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاعضاء، واعرب عن ثقته بان خطة العمل الجديدة وآلية المتابعة والتنفيذ سوف يكفلان مزيدا من الفعالية للتعاون فيما بين البلدان الاعضاء. وأوضح فخامة الرئيس ان الكونسبيك سوف تتحول، مع التغيرات المتلاحقة التي يشهدها العالم، الى محفل دولي تتبادل فيه الدول الاعضاء الآراء حول القضايا الاقتصادية العالمية الراهنة، ودعا الكونسبيك الى الاستعداد للاضطلاع بهذا الدور. وفي ختام كلمته، اعرب فخامة الرئيس دميريل عن تمنياته بالنجاح للمندوبين في مداولاتهم.

(يرد نص الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس سليمان دميريل في المرفق ٢).

٦ - والقي معالي الدكتور حامد الغابدي، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، كلمة اعرب فيها عن بالغ شكره وتقديره لفخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، ولصاحبة الدولة السيدة طانسو جيلر، رئيسة وزراء الجمهورية التركية، ولمعالي السيد ايكون دوغان ، وزير الدولة بالجمهورية التركية ، لما يبذونه من اهتمام بالغ وتوجيهات سديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

واوضح معالي الدكتور حامد الغابدي ان الدورات التسع السابقة للكومسيك قد حققت نتائج مشجعة في ترجمة الخطوط العريضة لخطة العمل الى برامج ومشاريع ملموسة للتعاون، وحفزت الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها.

(يرد نص كلمة معالي الدكتور حامد الغابدي في المرفق ٣).

٧ - والقي رؤساء وفود جمهورية اندونيسيا وجمهورية الكاميرون ودولة الكويت كلمات نيابة عن المجموعات الجغرافية الثلاث للدول الاعضاء التي يمثلونها. وبعد ان اعرب رؤساء الوفود الثلاثة عن خالص الشكر والتقدير لفخامة الرئيس سليمان دميريل لما ابداه من توجيه سديد كرئيس للكومسيك، اشار رؤساء الوفود الى الصعوبات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها البلدان الاعضاء والحاجة الى سبل للتعاون اكثر فعالية. واتى رؤساء الوفود على التقدم الذي احرزته الكومسيك في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاعضاء. واعربوا عن شكرهم لتركيا حكومة وشعبا لدعمها المتواصل للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي ولما حظيت به الوفود من حفاوة كريمة وللترتيبات الممتازة التي اتخذت لهذا الاجتماع.

(وترد نصوص الكلمات التي القيت نيابة عن البلدان الاعضاء العربية والاسيوية والافريقية في المرفقات رقم ٤ و ٥ و ٦ على الترتيب).

٨ - كما القى معالي الدكتور اسامة جعفر فقيه ، رئيس البنك الاسلامي للتنمية، كلمة في الجلسة الافتتاحية قدم فيها عرضا موجزا لانشطة البنك مسلطا الضوء على ما حققه البنك من تقدم في الدراسات التي كلفته الكومسيك باجرائها.

(يرد نص كلمة رئيس البنك الاسلامي للتنمية في المرفق رقم ٧).

٩ - وعقب الجلسة الافتتاحية استقبل فخامة الرئيس سليمان دميريل السادة رؤساء الوفود.

جلسة العمل الوزارية

١٠- عقدت جلسة العمل الوزارية للدورة العاشرة للكموسيك بعد ظهر اليوم نفسه برئاسة معالي السيد ايكون دوغان وزير الدولة بالجمهورية التركية.

١١- اقر الوزراء مشروع جدول اعمال الدورة العاشرة للكموسيك وقرروا استعراض مشروعي القرارين ١ و ٢ اللذين اعدهما كبار الموظفين، بدلا من اعادة النظر في بنود جدول الاعمال.

(ويرد نص جدول اعمال الدورة العاشرة للكموسيك وتقرير اجتماع كبار الموظفين وتقرير لجنة الدورة في المرفقات ٨ و ٩ و ١٠ على الترتيب).

١٢ - القى رؤساء وفود جمهورية باكستان الاسلامية وجمهورية ايران الاسلامية وجمهورية العراق وجمهورية السنغال وجمهورية السودان وبوركينا فاسو والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية التركية لشمال قبرص ومنظمة التعاون الاقتصادي كلمات ازجوا فيها الشكر لتركيا، رئيسا وحكومة، على الحفاوة الحارة والترتيبات الممتازة التي اعدت لهذا الاجتماع، وشددوا ايضا على اهمية المشروعات المدرجة في جدول اعمال الكموسيك، وناشدوا الدول الاعضاء الانضمام الى مختلف الاتفاقيات والبرامج والمشاريع المقررة في مجال التعاون الاقتصادي.

١٣ - وتلت سعادة السفيرة داتو زبيدة حاجي احمد ، سفيرة ماليزيا لدى تركيا، ومقررة الكموسيك ، مشروع القرار رقم (١).
ووافق الوزراء على مشروع القرار (١) و "خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي وآلية المتابعة والتنفيذ".

١٤ - ثم تلت سعادة السفيرة داتو زبيدة بنت حاجي احمد مشروع القرار رقم (٢) الذي يتضمن قرارات فرعية بشأن اتخاذ تدابير اقتصادية لدعم فلسطين، ولبنان، وافغانستان، واليابان، واذربيجان، والبوسنة والهرسك، واوغندا، والصومال.
واقر الوزراء مشروع القرار رقم (٢) ايضا.

١٥ - وقرر الوزراء ان يعرض رئيس الاجتماع معالي السيد ايكون دوغان مشروع القرار رقم (١) ومرفقه، ومشروع القرار رقم (٢) في الجلسة الختامية لاعتمادها.

الجلسة الختامية

١٦ - عقدت الجلسة الختامية للدورة العاشرة للكومسيك برئاسة معالي السيد حسام الدين جيندوروك، نائبا عن رئيس الجمهورية التركية.

١٧- وفي الجلسة الختامية قدم معالي السيد ايكون دوغان، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء في الجمهورية التركية ورئيس الجلسة الوزراية مشروع القرار رقم (١) ورقم (٢) بالصياغة التي اقرها الوزراء.

واعتمدت اللجنة الدائمة القرار رقم (١) ومرفقه، والقرار رقم (٢).
(ويرد نص القرار رقم (١) و"خطة عمل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي"، والقرار رقم (٢) في المرفقات ١١ و ١٢ و ١٣ على الترتيب).

١٨- واجريت مراسم خاصة في الجلسة الختامية وقعت خلالها الدول الاعضاء التالية اسمائها الاتفاقيات المبينة ادناه على النحو التالي:

سلطنة عمان والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية:
- اتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

جمهورية باكستان الاسلامية وجمهورية الكاميرون :
- اتفاقية الاطار العام لنظام الافضليات التجارية فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

جمهورية اليمن والمملكة الاردنية الهاشمية:
- النظام الاساسي لاتحاد الاتصالات للدول الاسلامية والنظام الاساسي للمجلس الاسلامي للطيران المدني.

١٩ - القى معالي الدكتور حامد الغابدي ، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، كلمة في الجلسة الختامية شدد فيها على اهمية النتائج التي خلصت اليها الدورة العاشرة للكومسيك. واعرب عن شكره لفخامة الرئيس سليمان دميريل لتوجيهاته السديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي. واكد الامين العام للاجتماع، ان الامانة

العامّة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لن تدخر وسعا في التعاون في اعمال المتابعة ضمانا لتنفيذ القرارات الصادرة عن الكومسيك في دورتها العاشرة.
(ويرد نص كلمة معالي الدكتور حامد الغابد الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المرفق رقم ١٤).

٢٠- ألقى معالي السيد محمد داود ناصري نائب وزير التخطيط بدولة افغانستان الإسلامية كلمة بالنيابة عن كل الوفود. واعرب معاليه عن عميق تقديره للنتائج الهامة التي حققتها الدورة وللقيادة الحكيمة والمقتدرة للرئيس سليمان ميمريل واهتمامه البالغ بتحقيق اهداف التعاون الاقتصادي في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما واعرب عن شكره وتقديره لمعالي السيد ابيكون دوغان، وزير الدولة ورئيس الدورة الوزارية لما اتسمت به رئاسته للدورة الوزارية من اقتدار وكفاءة. كما وازجى معالي الوزير الشكر لسعادة داتو زبيدة، سفيرة ماليزيا لدى تركيا، لما قامت به من اعداد تقرير الدورة وقراراتها. كما وجه الوزير الشكر لمعالي الدكتور حامد الغابد، الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وللمؤسسات المنبثقة عن المنظمة والتابعة لها لما اسهمت به في انجاح الاجتماع. وتطرق معالي الوزير الى النتائج الملموسة التي توصلت اليها الدورة واعرب عن ثقته في تنفيذ الدول الاعضاء والامانة العامة والاجهزة المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي للمقررات الصادرة، عن الدورة. ووجه معالي الوزير الشكر لتركيا، حكومة وشعبا، على كرم الضيافة الذي احاطت به المندوبين وعلى الترتيبات الممتازة التي وفرتها للاجتماع.
(يرد نص كلمة معالي السيد محمد داود ناصري في المرفق رقم ١٥).

٢١- ألقى سعادة السيد حسام الدين جيندوروك، رئيس الجمهورية التركية بالانابة، كلمة ختامية اعرب فيها عن شكره وتقديره للوفود وللامانة العامة والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على جهودها القيمة واسهاماتها البناءة في العمل المنوط باللجنة الدائمة. واعرب سعادته عن ارتياحه للخطوات المتخذة التي اتخذت لتنفيذ المشاريع الواردة في جدول اعمال الكومسيك، لاسيما اعتماد خطة العمل وآلية المتابعة والتنفيذ، مؤكدا على اهمية الانشطة التي تضطلع بها الكومسيك لمواجهة المستجدات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، واعرب عن تمنياته للمندوبين معربا عن تمنياته العودة الى بلادهم.
(يرد نص الكلمة الختامية لمعالي السيد حسام الدين جيندوروك في المرفق رقم ١٦).

- ٢ -

قائمة الوثائق الاساسية
التي نظرت فيها الدورة العاشرة للكمسيك
(سطنبول، ٢٢-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

الأصل : بالانجليزية

قائمة الوثائق الأساسية
التي نظرت فيها الدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول، ٢٢-٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

- OIC/COMCEC/10-94/D (1) - ١ - تقرير مرجعي من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي
- OIC/COMCEC/FC/10-94/REP. - ٢ - تقرير الاجتماع العاشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
- OIC/COMCEC/10-94/D (7) - ٣ - تقرير مقدم من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن مشروع خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول اعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
- OIC/COMCEC/10-94/D (2) - ٤ - مشروع خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
- OIC/COMCEC/10-94/D (3) - ٥ - تقرير مقدم من البنك الاسلامي للتنمية بشأن انشاء نظام التأمين على ائتمانات التصدير وضمان الاستثمار
- OIC/COMCEC/10-94/ D (4) - ٦ - تقرير مقدم من المركز الاسلامي لتنمية التجارة بشأن انشاء شبكة المعلومات التجارية
- OIC/COMCEC/10-94/D (5) - ٧ - تقرير مقدم من الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة بشأن الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي
- OIC/COMCEC/10-94/D (6) - ٨ - تقرير مقدم من الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن المساعدة الاقتصادية لبعض الدول الاسلامية

المرفقات

(١)

قائمة بالمشاركين

في الدورة العاشرة للكومسيك

(اسطنبول، ٢٢-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

قائمة بالمشاركين
في الدورة العاشرة للكمسيك
(اسطنبول، ٢٢-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

A) MEMBER STATES OF THE OIC

ISLAMIC STATE OF AFGHANISTAN

- H.E. Mohammad Daoud NASSERY
Deputy Minister, Ministry of Planning
- H.E. Azim Nasser ZIA
Ambassador to Turkey
- Mr. Mohammed Farook BARAKI
Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Mohammed Asef HURNAT
Ministry of Planning

REPUBLIC OF ALBANIA

- Mr. Mirgjind TEFIKU
General Director of International Relations,
Ministry of Industry and Trade
- Mr. Orhan ZARSHATI
Consule General in Istanbul

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

- H.E. Saci AZIZA
Minister of Trade
- H.E. Rachid HADDAD
Ambassador to Turkey

- Mr. Amar AOUIDEF
Director, Ministry of Trade
- Mr. Ahmed Lakhdar DEBBABI
Chief of the Cabinet
- Mr. Abdelhamid SAIDI
Consul General

REPUBLIC OF AZERBAIJAN

- H.E. Mehmet Aliyev NEVRUZOĞLU
Ambassador to Turkey

STATE OF BAHRAIN

- Mr. Abdul Rahman Salman KAMAL
Director of International Relations
- Mr. Khalid Salman AL-KHALIFA
First Secretary

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- H.E. Mahmudul HASSAN
Ambassador to Turkey
- Mr. Aminur RAHMAN
Joint Secretary External Relations Division, Ministry of Finance

PEOPLE'S REPUBLIC OF BENIN

- Mr. Rigobert LAOUROU
General Manager of Coordination of Foreign Resources,
Ministry of Planning

BURKINA FASO

- H.E. Diawara OMAR
Ambassador
- Mr. M.Moustapha SARR
Consul Member

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. Pierre Eloundou MANI
Minister of Industry and Commerce
- Mr. Dieudonne EVOU MEKOU
Advisor of the Prime Minister's Office
- Mr. Haman Adama HALIMA
Director of Cooperation Department,
Ministry of Industry and Commerce
- Ms. Josephine FOTSO
Assistant-Director
Department of Political & Intergovernmental Organizations,
Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Thomas BABI KUSSANA
Responsible of Press, Ministry of Industry and Commerce
- Mr. Thierry Edgard NDOE MESSI
Diplomate

FEDERAL ISLAMIC REPUBLIC OF THE COMOROS

- Mr. Hadji Abdallah ABDULHAMID
Minister Plenipotentiary

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- H.E. Mohamed ELDIWANY
Ambassador
- Mr. Roushdi BARAKAT
Minister Plenipotentiary, Commercial Affairs,
General Consulate in Istanbul
- Mr. Kamal REZK
Minister Plenipotentiary,
Ministry of Economy
- Mr. Moustafa HALAWANI
Consul, Egyptian General Consulate, Istanbul

- Ms. Amany FAHMY
Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Mostafa MIKKAWI
Commercial Secretary, Egyptian General Consulate, Istanbul

REPUBLIC OF GAMBIA

- Mr. Buramanding JAITE
First Secretary in the Embassy of Gambia, Riyadh, Saudi Arabia

REPUBLIC OF GUINEA

- H.E. Sekou KONATE
Minister of Trade & Industry
- Mr. Abdoulaye BARRY
Ministry of Commerce & Industry
- Mr. Bassy CAMARA
Head of International Conferences Section
- H.E. Mamouna BANGOURA
Ambassador of Guinea for Riyadh

REPUBLIC OF INDONESIA

- H.E. Ginanjar KARTASASMITA
State Minister for National Development Planning
- Mr. Abdulrachman SUKARNO
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
- Mr. Djermani SANDJAYA
Senior Assistant Coordinating, Ministry of Trade and Industry
- Mr. Soekrisno SABAR
Assistant Minister of Public Works
- Mr. Noor HANDONO
Director of International Trade Relations, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. Mohamad WIDODO
Head of the Foreign Technical Cooperation
Bureau of the Cabinet Secretariat
- Ms. Rifana Erni ARJAKUSUMAH
Head of the International Relations Developing Center,
Ministry of Industry
- Mr. Komara DJAJA
Head of Balancing Payment Bureau,
State Ministry of National Development Planning
- Mr. Abdul MUN'IM
Head of the Economic Social and Culture Section,
OIC Economic Cooperation
Sub-Directorate of the Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Des ALWI
Head of the Economic Section, Embassy in Ankara
- Mr. Achmad ROFFIE
Representative of Cabinet Secretariate
- Mr. Inu INUGROHO
Private Secretary of the Minister

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- H.E. Morteza Mohammad KHAN
Minister of Economic Affairs and Finance
- H.E. Mohammad Reza BAGHERI
Ambassador to Turkey
- Mr. Abdul Ali AMIDI
Director General, Ministry of Economic Affairs and Finance
- Mr. Jalal KALANTARI
Deputy Director, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Saeid KHANI OUSHANI
Expert, Ministry of Economic Affairs & Finance
- Mr. Ali KHORSANOIAN
Deputy General Director, Economic Ministry

- Mr. Raşed Mohamad REZA
Iran Consulate Istanbul
- Mr. Asadollah AHMADI
Iran Consulate Istanbul

REPUBLIC OF IRAQ

- H.E. Mohammed Mehdi SALEH
Minister of Trade
- H.E. Rafi Dahham Mijwel AL-TIKRITI
Ambassador
- Mr. Muhanad Ahmed SALIH
Commercial Counselor to Turkey
- Mr. Husein Ali JUMA
Consul General, Embassy to Turkey
- Mr. Ala'a AL-ANI
Press Counselor
- Mr. Kasim Khalid AL UBAIDI
Representative of Iraq News Agency
- Mr. Sameer Numan ABDULLATIF
Assistant Comm. Attach.
- Mr. Laith Habeeb AL RAWI
Trade Minister's Escort
- Mr. Kassim AL SEIDY
Iraq Embassy-Iraq News Agency

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- Dr. Nabil AMMARI
Secretary General, Ministry of Planning
- Mr. Sami NSOUR
Advisor to the Minister for Science and Technology, Ministry of Planning
- Mr. Yousef EL-ZUBI
Director of Air Transport, Ministry of Transport

STATE OF KUWAIT

- H.E. Nasir Abdullah AL-RODAN
Second Prime Minister, Ministry of Finance
- H.E. Abdulmohsen AL-JIAN
Ambassador to Turkey
- Mr. Mustafa Jassem ALSHAMALI
Assistant Under Secretary of Economic Affairs,
Ministry of Finance
- Mr. Ishaq ABDULKARIM
Controller of International Affairs,
Minister of Finance
- Mr. Meshal ALARDHI
Head Section of the Organization of Islamic Conference
Affairs, Ministry of Finance
- Mr. Walid AL-QANAI
Head Section of Public Relation, Minister's Office

REPUBLIC OF LEBANON

- Mr. Muhamed EL-AMIN
General Director of Economy & Trade

SOCIALIST PEOPLE'S LIBIAN ARAB JAMAHIRIYA

- H.E. Ahmed Abdulhamid EL-ATRASH
Ambassador
- Mr. Taher Bakır ABOSHWYSHA
- Mr. Sifau Ahmed HASHAD
- Mr. Ahmed ALKELANI ESADDI

MALAYSIA

- H.E. Dato' ZAIBEDAH binti Haji Ahmad
Ambassador to Turkey

KINGDOM OF MOROCCO

- H.E. Omar KABBAJ
Minister of the Economy
- Mr. Haddou ESAADI
Charge d'Affaires of the Embassy of Kingdom of Morocco
Turkey
- Mr. Reda EL MERINI
Head of Multilateral Trade Relations Office

ISLAMIC REPUBLIC OF MAURITANIA

- H.E. Mohamed Mahmoud Ould VALL
Ambassador

REPUBLIC OF NIGER

- H.E. Mahaman Aouia JACKOU
State Secretary of Tourism and Transportation

SULTANATE OF OMAN

- H.E. Hamoud Hilal AL-HABSI
Undersecretary for Economic Affairs,
Ministry of Finance and Economy
- Mr. Khalifa AL-ABRI
Director, Ministry of Finance & Economy

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- H.E. Chaudry Ahmad MUKHTAR
Minister of Commerce
- H.E. Inamul HAQUE
Ambassador to Turkey
- Mr. Ahmad Shamsul HUDA
Joint Secretary, Economic Affairs Division

- Mr. Zafar MAHMOOD
Consul General of Pakistan, Istanbul
- Ms. Seema NAQVI
First Secretary of Embassy of Pakistan Ankara
- Mr. Burhan UL ISLAM
Director (OIC), Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Nadeem KHAN
Vice Consul, Consulate General of Pakistan Istanbul

STATE OF PALESTINE

- Dr. Mohammad AL NAHHAL
General Director Ministry of Economy & Trade-Gaza
Ministry of Economy & Trade
- Mr. Mahmoud NOFAL
Responsible of Pecdar

STATE OF QATAR

- H.E. Saad Mohamed AL-KOBAISI
Ambassador to Turkey
- Mr. Ali Hassan AL-KHALAF
Director of Economic Affairs Department, Ministry of
Finance, Economy & Commerce
- Mr. Hassan Ali Mohsen AL-HADDAD
Ministry of Finance, Economy & Commerce,
Head of the Researchs & Economical Projects

SAUDI ARABIA

- H.E. Mohammed ABALKHAIL
Minister of Finance & National Economy
- H.E. Dr. Jobarah AL-SURAISSY
Deputy Minister for International Economic Cooperation
- H.E. Naji S. MUFTI
Ambassador to Turkey

- Mr. Abdulaziz EL WUHEYIB
Ministry's Undersecretary,
Responsible from Economics
- Mr. Mohammed EL MIZYED
Minister's Assistant Director of the Bureau
- Mr. Mohammed EL MEKETIB
Ministry's Directorate of Islamic and Economic Affairs Branch
- Mr. Sulaiman Salih AL FRAIH
First Secretary of Economic Affairs,
Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Jaffar AHMED

REPUBLIC OF SENEGAL

- H.E. Papa Abdou CISSE
Ambassador to Saudi Arabia & Representative to OIC

REPUBLIC OF SUDAN

- H.E. Omar Mohamed Babikir SHOUNA
Ambassador to Turkey
- Mr. Fadlalla Elhadi IBRAHIM
Minister Plenipotentiary,
Sudan Embassy Ankara
- Mr. Ahmed MALIK
Deputy Undersecretary,
Ministry of Finance Khartoum

SYRIAN ARAB REPUBLIC

- Mr. Ahmad JABBAN
Director of Arab Relations, Ministry of Economy and Foreign Trade
- Mr. Shaher HENEINI
Ministry of Economic and Foreign Trade

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

- H.E. Mirzoev Rustam KURBONOVICH
Minister of Economy
- Mr. Mirzoev GULOMJON
Deputy Minister of Foreign Affairs
- Mr. Alimova MAVJUDA
Chief Specialist, Ministry for Foreign Economic Relations

REPUBLIC OF TUNISIA

- H.E. Mohamed MEGDICHE
Ambassador of Tunisia at Ankara
- Mr. Houcine RAHMOUNI
General Director of Multilateral Cooperation National
Economic Ministry

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. A. Aykon DOĞAN
Minister of State
- Mr. Necdet SEÇKİNÖZ
Secretary General of the President of Turkey
- Mr. Vahit ERDEM
Ambassador Deputy Secretary General
of the President of Turkey
- H.E. Yaşar YAKIŞ
Ambassador, Deputy Undersecretary,
Ministry of Foreign Affairs
- Mr. Timuçin SANALAN
Deputy Undersecretary, State Planning Organization
- Mr. Yavuz SÜNGÜ
Secretary General, State Planning Organization
- Mr. Günaltay ŞİBAY
Ambassador General Director of Multilateral Economic Affairs,
Ministry of Foreign Affairs

- Mr. Volkan BOZKIR
Chief Advisor to the President of Turkey Executive Secretary
- Mr. Deniz UZMEN
Deputy Director General of Multilateral Economic Affairs
- Mr. A. Namık ÖZCAN
Deputy General Director of the
Export and Credit Bank of Turkey
- Mr. Okan ÜÇER
Deputy Secretary General of the UCCET
- Mr. İlhan İL
Adviser to the Minister of State
- Ms. Nilgün TONGUÇ
Head of Department, General Directorate of Foreign Economic
Relations
Undersecretariat of Treasury & Foreign Trade
- Mr. Serdar CENGİZ
Second Secretary of Multilateral Economic Affairs

REPUBLIC OF TURKMENISTAN

- H.E. Chary KULIEV
Minister of Foreign Economic Relations

REPUBLIC OF UGANDA

- H.E. Matthew RUKIKAIRE
Minister of State for Finance & Economic Planning
- H.E. Prof. Al-Haj Badru Dungu KATEREGGA
Ambassador to Saudi Arabia, Permanent Representative to the OIC
- Mr. Joe Willy HAGUMA
Principal Finance Officer, External Aid Coordination Department,
Ministry of Finance and Economic Planning

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

- H.E. Saeed Ahmed GHOBASH
Minister of Economy

- H.E. Yousef Abdul Khaleq Mohamed AL ANSARI
Ambassador to Turkey
- Mr. Abdul Rahman Ateek AL ATEEK
Deputy Undersecretary for Economic Affairs,
Ministry of Economy and Commerce
- Mr. Saqer Nasser AL RAISI
First Secretary at the Consulate General of U.A.E. in Istanbul
- Mr. Saeed Suwaid AL NASEEBI
Economic Affairs Department, Ministry of Economy
- Mr. Ahmed A. AL GARGAZUI
Minister Office Secretary

REPUBLIC OF YEMEN

- Mr. Motahar Abdullah AL-SAIDI
Vice Minister, Ministry of Planning and Development
- Mr. Afif ALBARAKANI
Deputy Ministry of Supply & Trade
- Mr. Asma Yahya EL BASHA
Director General of Legal Affairs,
Ministry of Planning and Development

B) OBSERVERS

TURKISH REPUBLIC OF NORTHERN CYPRUS

- H.E. Onur BORMAN
Minister of Economy and Finance
- Mr. Yücel ZEKA
Under Secretary of Ministry of Economy and Finance
- Mr. Olgun BEYOĞLU
Director of the Monetary, Foreign Exchange &
Development Fund Affairs Department
- Mr. M.Sadettin TOPUKÇU
Consul General

C) GUESTS

REPUBLIC OF BOSNIA HERZEGOVINA

- H.E. Hajrudin SOMUN
Ambassador to Turkey
- Mr. Prof. Dr. Asif SABANOVIĆ

REPUBLIC OF KAZAKHISTAN

- H.E. Kanat SAUDABAYEV
Ambassador to Turkey
- Mr. Kayrat SARIBAYEV
Second Secretary of Embassy

REPUBLIC OF MACEDONIA

- Mr. Tahir KADRIU
Government Councillor
- Mr. Branko IVANOV
Assistant of Minister of Economy
- H.E. Trayan PETROVSKI
Ambassador
- Mr. Kayın İSMAIL HAKKI
Councillor

UZBEKISTAN

- Dr. İbrakhim MAVLANOV
Head of Economic Cooperation Sector of
the Ministry of Foreign Affairs
- Dr. Olimjon TASHPULATOV
Head of Asian and African Countries Department,
Ministry of Foreign Economic Relations

D) THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H.E. Hamid ALGABID
General Secretary
- Mr. Ousman N.R. OTHMAN
The OIC Assistant Secretary General
for Economic Affairs and Sc. & Tech.
- Mr. Nabika DIALLO
Director of Economic Affairs, OIC
- Mr. Nouredine MEZNI
Director of Protocol & Public Relations
- Mr. Sayed A. ABOU-ALI
Director Legal Affairs
- Mr. Danial FIKRI
Director in the Department of Economic Affairs
- Mr. Halil Ibrahim SAID
Professional Officer
- Mr. Mohd Mustafa MOKHLES
Administrative Officer

E) THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

**STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH
AND TRAINING CENTRE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRTCIC)**

- Dr. Şadi CİNDORUK
Director General
- Mr. İlhan UĞUREL
Executive Coordinator
- Dr. Abdelrahman ZEINELABDIN
Head of Research Department

ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Dr. Badre Eddine ALLALI
Director General
- Dr. Hzaine EL HASSANE
Expert

**ISLAMIC CENTRE FOR TECHNICAL AND VOCATIONAL TRAINING
AND RESEARCH (ICTVTR)**

- Prof.Dr. Abdul Matin PATWARI
Director General

F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- Mr. Osama Jaafar FAQUIH
President
- Mr. Abdurahman N. HERSI
Advisor to the Bank
- Mr. Suat ÖKSÜZ
Senior Economist
- Mr. M. Fahim KHAN
Head Research Division,IRTI
- Mr. Mirghani AL-HASSAN
Legal Officer

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- Mr. Aqeel AL-JASSEM
Secretary General, Islamic Chamber of Commerce & Industry
- Ms. Attiya NAWAZISH ALI
Manager Trade Promotion, Islamic Chamber of Commerce & Industry

THE FEDERATION OF CONSULTANTS FROM ISLAMIC COUNTRIES (FCIC)

- Mr. Atilla KAPRALI
Secretary General

ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (ISA)

- H.E.Dr. Abdullatif A. SULTAN
Secretary General, Org. of the Islamic Shipowners' Assoc.
- Mr. Jaffar Mohammad AHMAD
Director of Cabinet

FEDERATION OF ISLAMIC COUNTRIES' CONTRACTORS (FICC)

- Mr. Abderahim Lahjouji ALAMI
President

G. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

- Mr. Hashmetullah Zaheri SARABI
Deputy Secretary General

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)

- Mr. Jan DOORENBUS
Representative of UNDP

**FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF
THE UNITED NATIONS (FAO)**

- Mr. Jan DOORENBUS
Representative of FAO

GULF COOPERATION COUNCIL (GCC)

- Dr. Abdullah EL-KUWAIZ
Associate Secretary General for Economic Affairs
- Mr. Ali AL-ATAR
Economic Specialist, GCC Secretariat General

INTERNATIONAL FOUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT (IFAD)

- Mr. Bouna Semou DIOUF
Director of the Economic Policy and
Resource Strategy Department of IFAD

**ISLAMIC RESEARCH CENTER FOR HISTORY CULTURE
AND ART (IRCICA)**

- Mr. Ekmeleddin İHSANOĞLU
Director General

**H. COMCEC COORDINATION OFFICE
(Within The State Planning Organization)**

- Mr. Celal ARMANGİL
Head of the Comcec Coordination Office
- Mr. Mustafa ŞİRİN
Deputy Head of Comcec Coordination Office
- Mr. Ferruh TIĞLI
Coordinator for Organization
- Mrs. Gülbün SÜEL
Executive Secretary
- Mr. Yakup KARACA
Expert, Drafting
- Mr. İsmail AKPINAR
Expert, Drafting
- Mr. Fatih ÜNLÜ
Expert, Meeting Halls

- Mr. Ebubekir MEMİŞ
Expert, Coordinator of Documentation
- Mr. Ali SÖNMEZ
Expert, Documentation
- Mr. Kemal ARSLAN
Expert, Computer Services
- Mr. Nazım GÜMÜŞ
Expert, Documentation
- Mr. Adnan TEKŞEN
Expert, Registration and Press Relations
- Mr. Orhan ÖZTAŞKIN
Expert, Meeting Services

***I. ADMINISTRATION OF FINANCE DEPARTMENT OF THE
STATE PLANNING ORGANIZATION***

- Mr. Ali IŞIKLAR
Head of the Administration and Finance Department
- Mr. Kadir ÖZDEMİR
Accountant General, Prime Ministry
- Mr. Yılmaz ERCAN
Head of the Budgeting Department, Prime Ministry
- Ms. Mükerrerem ÖZKILIÇ
Head of Section
- Mr. Mevlüt YAŞAR
Expert, Transportation
- Mr. Yaşar GÜLSOY
Expert, Meeting Halls and Documentation

(٢)

الخطاب الافتتاحي

لفخامة الرئيس سليمان دميريل

رئيس الجمهورية التركية

ورئيس الكومسيك

في حفل افتتاح الدورة العاشرة للكومسيك

(اسطنبول، ٢٤ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

الاصل : بالتركية

الخطاب الافتتاحي
ل فخامة الرئيس سليمان دميريل
رئيس الجمهورية التركية
ورئيس الكومسيك
في حفل افتتاح الدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول، ٢٤ أكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

معالي الوزراء،
معالي الامين العام،
المندوبون الموقرون،
الضيوف الكرام،

يطيب لي ان افتتح الدورة العاشرة للكومسيك وان ارحب بكم في تركيا.

اننا نمر بمرحلة تحول سريع للغاية سوف تدوم اثارها لفترة طويلة قادمة. وسوف تترك رياح التغيير اثارا عميقة على كافة البلدان، مما يؤثر على قطاعات عريضة بدءا بالعلاقات الدولية ومرورا بالسياسات المحلية وانتهاء بالاقتصاد. فعالم اليوم يتجه نحو العولمة والاعتماد المتبادل، مما يضيف مزيدا من الأهمية على التعاون الاقليمي. ولقد ظهرت فرص وامكانيات جديدة تبشر بالأمل الا ان هناك، مع ذلك، بعض المصاعب والالتباسات، كما ان هناك ايضا بعض المشاكل الجديدة.

وغنى عن البيان أننا لا بد أن نهتم بتعزيز التعاون فيما بين بلداننا مولين الاهتمام الكافي لهذه الاتجاهات الجديدة، حتى يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة، والتوصل الى حلول للمشاكل التي تنشأ اثناء هذه الحقبة الجديدة. واود ان انتهز هذه الفرصة لاعرب لكم عن شكري لاهتمامكم بأنشطة الكومسيك، ومساهمتم فيها.

معالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،

تشير الاحصائيات الدولية الى ان الاقتصاد العالمي بدأ يتخلص من الكساد الذي شهده في اوائل التسعينات، ويدخل في مرحلة النمو السريع نسبيا. وفي واقع الامر، فان الاقتصاد العالمي الذي سجل معدلا للنمو بلغ ٢,٣ في المائة في ١٩٩٣، سوف يحقق معدلا للنمو يبلغ ٣,١ في المائة و ٣,٦ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي.

ويبدو أن النمو المتوقع في الاقتصاد العالمي سيكون نتيجة لانتعاش النشاط الاقتصادي في البلدان النامية اكثر منه نتيجة للنمو في البلدان الصناعية الذي يبلغ معدله نحو ٣٪. ذلك ان من المتوقع ان يصل معدل النمو في الاقاليم النامية التي تضم بلداننا، الى ٥,٦ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وهو ما يعادل ضعف معدل النمو في البلدان الصناعية. ومع ذلك، يمكن ملاحظة اختلافات مهمة معينة في الاداء الاقتصادي للبلدان النامية حسب مجموعات الدول. ويبدو أن بلدان شرقي آسيا قد حققت ارتفاعا واضحا في أدائها الانمائي ذلك ان تزايد حجم التجارة فيما بينها، فضلا عما قامت به من عمليات المواءمة الهيكلية وتحرير النشاط الاقتصادي. كان له عظيم الأثر في احراز هذا النجاح.

ويشير هذا الاتجاه الى أن البلدان النامية كانت بمثابة القوة الدافعة لانتعاش الاقتصاد العالمي. وتؤكد البيانات الاقتصادية أن ثمة تغييرا في تفاصيل العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فخلقا لما حدث من قبل، استمر النمو في البلدان النامية، بينما دخلت أن البلدان الصناعية في فترة ركود اقتصادي ابتداء من عام ١٩٨٩. وبالإضافة إلى تزايد الطلب في البلدان النامية، كان لزيادة حجم التجارة فيما بين هذه البلدان دور مهم في هذا الاتجاه. فواقع الأمر أن حجم التبادل التجاري فيما بين بلدان شرقي آسيا قد زاد بالفعل من ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٢.

وكذلك الحال بالنسبة للتزايد النسبي في حجم التبادل التجاري فيما بين بلداننا، فهو يسير في خط مواز لهذا الاتجاه، إذ تزايد من ٨ في المائة الى ١٠ في المائة في السنوات الأخيرة، الا انه في واقع الأمر يزداد بمعدل يتدنى كثيرا عما يمكن أن يحققه. ومن هنا فأنني أرى من واجبنا أن نوجه جهودنا في مضمار التعاون الاقتصادي نحو زيادة هذا المعدل الى ٣٠ في المائة أو ما يربو على ذلك.

ومن المتوقع أيضا أن يزداد حجم التجارة العالمية في خط متواز مع الانتعاش الاقتصادي، إذ تشير التنبؤات الى أن التجارة العالمية التي زادت بمعدل ٤ في المائة في عام ١٩٩٣ سوف تتزايد بمعدل ٧،٢ في المائة و ٥،٩ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على الترتيب.

وهذا الاتجاه التصاعدي في حجم التجارة الدولية من شأنه أن يكتسب مزيدا من قوة الدفع بعد التصديق على اتفاقية الجات الموقع عليها في ابريل/ نيسان الماضي وحين يبدأ نفاذ أحكامها. فهذه الاتفاقية التي وقعت في مراكش تستهدف، بحكم اختلافها عن الاتفاقيات السابقة، الارتقاء بمستوى أداء الجات تحت اسمها الجديد وهو منظمة التجارة العالمية. ومن شأن ذلك ان يعطي مزيدا من الفعالية لعملية رصد ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية كما هو متوخى منها.

وثمة اختلاف كبير بين الجولة الأخيرة من المفاوضات التجارية التي بدأت في أوجواي في عام ١٩٨٦ وبين الجولات السابقة عليها، ذلك أنه بعد الانتهاء من هذه المفاوضات اتسع نطاق نظام التجارة متعددة الأطراف فأصبح يشمل كافة جوانب التبادل التجاري.

وعلى هذا النحو دخلت الزراعة والمنسوجات والعديد من الخدمات، والاستثمارات التجارية، وحقوق التأليف في نطاق نظام التجارة متعددة الأطراف، وهي مجالات تحظى باهتمام كبير في بلداننا.

ومن السمات المميزة الأخرى لجولة مفاوضات أوجواي أن عددا متزايدا من البلدان شارك فيها مشاركة فعالة.

ويرجع ذلك الاهتمام العالمي الى تزايد وعي البلدان بأهمية تحرير التجارة العالمية، بالنسبة للإصلاح الاقتصادي والجهود الانمائية.

وتفيد التقديرات بأن اتفاقية أوجواي سوف تؤدي، حين يبدأ نفاذها، الى زيادة حجم التجارة العالمية بنسبة ١٠ في المائة، وبناء عليه فإن الناتج العالمي سوف يحقق زيادة سنوية قيمتها ٢٥٠ مليار دولار.

ويتعين علينا نحن البلدان الاسلامية أن نجد الوسيلة التي تضمن لنا الحصول على أكبر نصيب ممكن من هذا التوسع في التجارة العالمية.

كذلك فإننا نشهد تحولات هيكلية في السياسة تسير في خط مواز للاتجاهات المواتية في الأوضاع الاقتصادية العالمية.

لقد أصبح نظام "الفصل العنصري" في جنوب أفريقيا في ذمة التاريخ، وحلت محله حكومة انتخبها الشعب بإرادته الحرة. كذلك تجرى تطورات ديمقراطية هامة في أجزاء أخرى من العالم ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويتولى الحكم الآن في معظم بلدان الكتلة الشرقية السابقة حكومات منتخبة.

وبانتهاء الحرب الباردة اكتسبت عملية التكامل والتوسع في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية أبعادا جديدة. وأصبح القبول العام بحقوق الانسان والديمقراطية واقتصاد السوق وحماية البيئة سمة ظاهرة من سمات الفترة الراهنة.

كذلك نلاحظ بسرور بالغ التطورات الايجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط التي توليها البلدان الاسلامية اهتماما بالغا، وقد أصبحت الفرصة سانحة أخيرا لانتهاء نزاع الشرق الأوسط الذي استمر قرابة نصف قرن.

وعلينا أن نستمر في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وألا نضن بجهد في سعينا إلى إنهاء العداوات وإقرار السلام في المنطقة. وفي اعتقادي أن نجاحنا في تحقيق السلام سوف يزيد كثيرا من فاعلية جهود بلدان المنطقة في مضمار التنمية الاقتصادية حيث سوف نتمكن من ان نوجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي ننفقها على التسلح.

ومن ناحية اخرى اعلنت تركيا في "مؤتمر دعم السلام في الشرق الاوسط" المعقود في واشنطن في اول اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٣ انها سوف تسهم بمبلغ ٥٢ مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية من بينها منحة قدرها ٢ مليون والباقي وقدره ٥٠ مليون دولار ائتمانات من بنك التصدير والاستيراد. وقد حولت تركيا المنحة لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤. وتعزم تقديم الائتمان المقرر من بنك التصدير والاستيراد والبالغ ٥٠ مليون دولار في صورة قرض استثماري للشركات التركية التي تتعاقد على انشاءات البنية الاساسية الفلسطينية.

وثمة تطورات مواتية تهيئ مناخا لتحقيق سلام دائم في منطقتنا، الا ان العواقب الوخيمة لأزمة الخليج لم تزل ماثلة، فالتوتر الذي نشأ من جراء الموقف العراقي الاخير اثار قلقا لدى تركيا. ونحن نرى ان صون سيادة البلدان ووحدة اراضيها مبدأ اساسي يستوجب الالتزام به من المجتمع الدولي قاطبة. ويجب على العراق ان يلتزم بهذا المبدأ الاساسي في علاقاته مع الدول المجاورة له. ونتمنى للعراق، حين يلتزم بقرارات مجلس الامن بما فيها مايتعلق منها بهذه القضية، ان يتبوأ مكانه في المجتمع الدولي وبذلك تنتهي المعاناة التي يكابدها الشعب العراقي.

معالي الوزراء،

المندوبون الموقرون

الضيوف الأعزاء

ان عملية التحول التي تحمل العالم إلى القرن الحادي والعشرين والتي تهدف إلى كفالة السلام والرخاء للبشرية جمعاء، تكتنفها بعض المخاطر والالتباسات.

ففي مجال الاقتصاد لا تزال البطالة المتزايدة والعجز المتنامي في الموازنات العامة والتصاعد الجامح في أسعار الفائدة رغم إنخفاض معدل التضخم، تشكل جميعا مصدرا للقلق.

كذلك فإن مستوى المعيشة في بلدان افريقيا وآسيا المنخفضة الدخل لا يزال مستمرا في التدهور من جراء الظروف الخارجية غير المواتية وقصور الجهود المبذولة في الاصلاح.

ومن ناحية أخرى يجب الاهتمام بدعم الجهود الرامية الى تحسين الأوضاع الاقتصادية في روسيا والجمهوريات حديثة الاستقلال التي تجتاز الآن عملية التحول الى اقتصاد السوق. فالتعاون الاقتصادي مع بلدان تلك المنطقة سوف يسهم في تميمتها من ناحية وبساعد على اقرار الأمن والاستقرار في أوراسيا من ناحية أخرى.

ومن دواعي الأسف أن العالم تقاعس عن اتخاذ موقف حاسم ومتسق إزاء المأسى التي شهدتها البوسنة والهرسك وأذربيجان والصومال ورواندا.

وأود أن اغتتم هذه الفرصة كي أثني على منظمة المؤتمر الاسلامي لما ابدته وتبديه من تضامن مع قضية البوسنة والهرسك. واذا كان السكان المسلمون في البوسنة والهرسك لا يزالون هدفا لأعمال عدوانية غير إنسانية، فإن جماعة البلدان الاسلامية تشجب بقوة هذه الأعمال وتبذل المساعي الدبلوماسية الضرورية لوقف هذه الماساة. ويحدوني الأمل في أن نستمر، سواء كمنظمة أو كدول أعضاء، في إسداء مزيد من العون الأدبي والمادي إلى شعب البوسنة المسلم، فمع قرب حلول فصل الشتاء تصبح الحاجة ماسة الى هذه المعونة.

وعلى نفس المنوال، فان من أعز أمنياتنا أن نرى أذربيجان وقد توصلت الى حل عادل لمشكلاتها الداخلية والخارجية بما يتيح لشعب أذربيجان الشقيق الاستمتاع بحياة سعيدة هانئة.

معالي الوزراء

المندوبون الموقرون

ان الاتراك المسلمين القبارصة يناضلون منذ سنوات بعيدة في سبيل المساواة العادل، وهم يبتغون السلام ويسعون إلى ايجاد حل سلمي للمشكلة القبرصية.

ولم يتوان المؤتمر الاسلامي أبدا عن اعلان تضامنه مع القبارصة الأتراك باعتبارهم جزءا لايتجزأ من الأمة الاسلامية. وها هي الصعوبات والقيود الاقتصادية التي يعانيتها الأتراك القبارصة قد ازدادت وطأتها في الآونة الأخيرة؛ وهنا أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أنه من الخير أن توطد البلدان أعضاء المؤتمر الاسلامي علاقاتها التجارية والاقتصادية والثقافية مع الشعب التركي المسلم في قبرص على النحو المنشود في قرارات القمة الاسلامية في هذا الشأن، وبذلك تسهم البلدان الاسلامية في ايجاد حل عادل وواقعي للمشكلة القبرصية، وتعلن، في الوقت ذاته، تضامنها بشكل محدد في هذه القضية.

معالي الوزراء،

المندوبون الموقرون

إن الكومسيك التي تعمل من أجل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين بلداننا، لها في اعتقادي دور بالغ الأهمية في اقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة لمنظمة المؤتمر الاسلامي التي نحن أعضاء فيها. ذلك أن قيمنا المعنوية المشتركة ووحدة تراثنا الثقافي توفر لنا قاعدة مناسبة لوحدة الصف وتبادل المساعدات. وعلينا ان نعمل بكل ما في طاقتنا على الافادة من هذه القيم المشتركة.

على ان هذا لايعني بحال من الأحوال أن نعزل أنفسنا عن بقية العالم. فالظروف الراهنة تتطلب منا تعزيز التضامن فيما بين بلداننا، ليس بالانغلاق على أنفسنا وإنما بالتكامل مع العالم وبعقلية تحرص على تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى أيضا. فمثل هذا النهج من شأنه أيضا أن يحبط محاولات افتعال التوترات في العالم. ولا شك أن التعاون الاقتصادي هو خير ما يحبط هذه المحاولات. وللكومسيك دور بالغ الأهمية في هذا المجال.

معالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إننا إذا نظرنا الى جدول اعمال الكومسيك، وجدنا انه يتضمن قضايا ومشروعات تعاون لها اهمية خاصة ازاء الاحداث التي يشهدها العالم الان. ويطيب لي ان أسجل اننا احرزنا تقدما كبيرا بشأن تلك الاحداث.

ففي ضوء الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الكومسيك في دورتها التاسعة، استطعنا أن ننجز المهام التحضيرية الخاصة باعداد خطة عمل جديدة للتعاون الاقتصادي .

وتستند خطة العمل الجديدة، التي ستناقش اثناء هذه الدورة، الى المبادئ الاساسية الواردة في الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها في العام الماضي، ألا وهي اتاحة الفرص للتعاون فيما بين المجموعات الفرعية واطلاق حرية النشاط الاقتصادي، والتأكيد على اهمية القطاع الخاص، والتكامل مع الاقتصاد العالمي.

وتتمثل احدى السمات الاخرى لخطة العمل الجديدة، التي تغطي مجالات هامة في مضمار التعاون، في انها تشمل آلية للمتابعة والتنفيذ. وفي رأيي أن هذه الآلية ستسهم في ادارة أنشطة التعاون بمزيد من الفعالية.

ان الاهتمام الشديد الذي تبديه البلدان الاعضاء والدعم الذي تقدمه والجهود الدؤوبة التي تبذلها المؤسسات التابعة لمنظمتنا كان لها عظيم الاثر في التقدم السريع الذي حققناه، فضلا عن أنها وسعت دائرة جهودنا التعاونية .

لقد عقد مؤخرا في هذه المدينة الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص في البلدان الاسلامية، وكان هذا الاجتماع حدثا مهما بحق اذ انه جمع بين ممثلي القطاع الخاص لأول مرة.

واني لعلى يقين من انكم سوف تبحثون بعناية النتائج التي خلص اليها الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص. ولا بد من مواصلة هذا النوع من الاجتماعات حتى يتسنى للقطاع الخاص الاضطلاع بدور رئيسي في التعاون القائم بيننا، إذ يجب علينا أن نهتم بتوفير المناخ الذي يتيح لبلداننا ان تستفيد من الامكانيات الهائلة التي توجد لدى القطاع الخاص.

ومن البنود الهامة الاخرى التي يتضمنها جدول اعمالنا بدء تشغيل نظام تأمين ائتمانات التصدير وضممان الاستثمار اغسطس/ آب الماضي، وهو النظام الذي اضطلع البنك الاسلامي للتنمية بالعمل التحضيري له. واود ان اتقدم بالتهنئة للبنك على نجاحه في انجاز هذه المهمة.

ان هذا المشروع تحقق بفضل اهتمامكم المتواصل ومساهماتكم البناءة. وهو، بعد مشروع تمويل التجارة الأطول أجلا، يتيح فرصة جديدة، وان كانت متواضعة، امام المصدرين

والمستثمرين من البلدان الاعضاء. ويحدوني الامل في ان يكون هذا المشروع مفيدا واتمى ان تستفيد بلداننا من هذه الفرصة أقصى استفادة ممكنة.

معالي الوزراء،

لقد أكدت الكومسيك، التي تعقد الآن دورتها العاشرة، قيمتها كمحفل دولي دائم للبلدان الاعضاء ولاسيما في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، ومع ذلك، فأني اعتقد انه لا بد من بذل الجهود اللازمة لجعل الكومسيك محفلا اكثر فاعلية في مواجهة الظروف العالمية المتغيرة. وفي اعتقادي انه سيكون من المفيد - كخطوة جديدة في هذا السياق - استخدام الكومسيك كمحفل لتبادل الافكار حول التطورات الاقتصادية في البلدان الاعضاء وفي العالم، كوظيفة جديدة تتولاها الكومسيك بالاضافة الى وظائفها الحالية.

وعلى ذلك، لن يجتمع وزراء بلداننا سوف لمناقشة مشروعات فنية محددة فحسب، بل ايضا للتداول بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية الهامة في بلدانهم وفي العالم، ولتسيق مواقفهم تجاه الأوضاع الراهنة. وفي اعتقادي اننا نستطيع ان نشرع خلال هذه الدورة في العمل التحضيري اللازم لتطبيق هذه الفكرة وغيرها من الافكار المماثلة.

المندوبون الموقرون،

في ختام كلمتي اود ان اعرب لكم عن تمنياتي لكم بالتوفيق الكامل في اعمالكم راجيا لكم طيب الإقامة في اسطنبول.

(٣)

الكلمة الافتتاحية

لمعالي الدكتور حامد الغابد

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي

في حفل افتتاح الدورة العاشرة للكومسيك

(اسطنبول، ٢٤ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

الأصل : بالفرنسية

الكلمة الافتتاحية لمعالي الدكتور حامد الغابدي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
في الدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول، ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

فخامة الرئيس سليمان دميرل رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
أصحاب المعالي الوزراء
أيها المندوبون والمدعوون الموقرون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود أن أعرب عن سروري لتمكني من المشاركة في دورة الكومسيك العاشرة هذه التي تتعقد
كما هو المعهود في مدينة اسطنبول الجميلة والعريقة التي ساهمت كثيرا في الدفاع عن اشعاع
الاسلام.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق امتناني لرئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
ولحكومة وشعب تركيا على ما لقيته والوفد المرافق لي من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة منذ
حللنا بهذا البلد الجميل.

سيدي الرئيس،

لقد تفضلتم كالمعتاد، ورغم ما هو ملقى على عاتقكم من مشاغل جسام، فخصصتم وقتكم الثمين
لنعمل الإسلامي المشترك الهادف للنهوض باقتصاد الدول الإسلامية، وذلك برئاستكم للجلسة
الافتتاحية لدورة الكومسيك السنوية. ولا يخالجنني شك في أن خطابكم الافتتاحي، المفعم
بالحكمة، سوف يلهم مداوات هذا الاجتماع ويسهم في توجيه العمل المقبل للكومسيك. كذلك
أود ان أعرب أيضا عن خالص شكري لصاحبة الدولة طانصو جيللر على رسالتها الملأى
بالتشجيع وعلى دعمها الشخصي للكومسيك.

وأود أخيرا أن أحيي أصحاب المعالي الوزراء والشخصيات البارزة الأخرى ممن تكرموا
بحضور هذا الاجتماع.

سيدي الرئيس،

ان اجتماعنا ينعقد في حقبة هامة وحساسة يجتازها الوضع الاقتصادي الدولي. فقد اتسمت سنة ١٩٩٤، في المجال الاقتصادي، باختتام مفاوضات الأوروغواي وتوقيع اتفاقات الغات في مراكش. وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي سوف تحكمه غدا، وأكثر من أي وقت مضى، قوى السوق التي تنتصر فيها عادة الاقتصادات الأكثر قدرة على الاداء والابتكار، بينما يكون المصير الحتمي للاقتصادات، العاجزة والضعيفة هو الخسران والتهميش.

ان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي لاتزال تتدرج جميعا ضمن البلدان النامية. ولا شك أن من حقنا ان نسعد بالنتائج المشجعة التي احرزتها بعض بلداننا في جهودها من أجل التنمية الوطنية. ولا شك ايضا معظم بلداننا قد اجرت اصلاحات جريئة ووضعت خططا انمائية رشيدة. الا ان التقلب المستمر في اسعار صادراتنا، ان لم نقل هبوطها المطرد، مع الارتفاع الدائم في أسعار المعدات والواردات، والمديونية الكبيرة لعدد من بلداننا، ومصاعب الموازنات ونقص تدفق المساعدات العامة الخارجية بشروط ملائمة، كل ذلك لا يزال يؤخر بل يعرقل نمو العديد من بلداننا على المدى المتوسط.

كذلك فان وضع العديد من الدول الأعضاء التي لا تزال معدودة في مجموعة اقل البلدان نموا هو ايضا وضع خطير بل إنه يبعث على القلق.

فمتوسط دخل الفرد في هذه البلدان، خاصة الأفريقية منها، حسبما ورد في التقرير الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ظل يهبط باستمرار منذ اعتماد برنامج العمل لصالح اقل البلدان نموا خلال التسعينات.

وهكذا نرى ان معظم دول منظمنا لا تزال غير مهيأة بعد للدخول في المرحلة الجديدة من الاقتصاد العالمي التي تتميز بدخول اتفاقات الغات حيز التنفيذ وبيروز تجمعات اقتصادية كبيرة مثل منظمة التجارة الحرة لامريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي.

سيدي الرئيس،

ان تعزيز التعاون الاسلامي هو - كما سبق لي ان ذكرت امام اجتماعات عديدة - السبيل الوحيد للمحافظة على مصالحنا الوطنية وللحيلولة دون مزيد من التهميش في الوضع العالمي الراهن. وليس المراد بالتأكيد أن ننتهج سياسة مجابهة مع مختلف الكتل الاقتصادية القائمة وإنما المراد هو ان ننظم انفسنا على نحو أفضل بحشد ثرواتنا الاقتصادية والبشرية الهائلة سعيا الى تعزيز قدرتنا التفاوضية مع شركائنا في البلدان الصناعية.

والحق اننا لانملك الا ان نسعد للمبادرات التي اتخذتها الكومسيك في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمتنا.

ففي هذا الاطار اتاحت الكومسيك ادوات هامة منها نظام تمويل التجارة الاطول اجلا واتفاقية الاطار العام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء ونظام التأمين على ائتمانات التصدير وضمن الاستثمار والنظام الاسلامي للمقاصة المتعددة الأطراف.

كذلك كان الاجتماع الأول للقطاع الخاص في الدول الأعضاء الذي عقد بنجاح مؤخرا هنا في اسطنبول بفضل التعاون الوثيق بين الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة واتحاد الغرف التركية للتجارة والصناعة، مبادرة أخرى موفقة من مبادرات الكومسيك من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

وفضلا عن ذلك يأتي مشروع خطة العمل الجديدة للكومسيك الذي تم اعداده طبقا لتوجيهات القمة الاسلامية السادسة والذي ستنتظر فيه الكومسيك في دورتها العاشرة لبيين السبل والوسائل لتعزيز اواصر التعاون الاقتصادي بين دولنا الأعضاء.

وسوف ترفع هذه الخطة بعد اعتمادها في الدورة الحالية للكومسيك، الى رؤساء الدول والحكومات الاسلامية للنظر فيها خلال مؤتمر القمة الاسلامي السابع المقرر عقده في المغرب خلال شهر ديسمبر/ كانون الاول القادم.

والواقع اننا نعلق آمالا كبارا على هذه القمة الاسلامية القادمة، اذ نتوقع ان تعطي قوة دفع جديدة للعمل الاسلامي المشترك وان تتخذ القرارات الكفيلة بتمكيننا من مواجهة التحديات التي تعترض مسيرتنا المشتركة نحو التنمية والتقدم.

ومن الباعث على الارتياح ان نلاحظ - من هذا المنظور - ان الكومسيك قد وفرت بالفعل بعض الأدوات التي تكفل نموا سريعا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دولنا، وذلك بفضل تعاون جميع المؤسسات المعنية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي، وخاصة البنك الاسلامي للتنمية والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، والمركز الاسلامي لتنمية التجارة الذي يسرني ان اخصه بالذكر في هذا المقام. وانني لأهيب من هذا المكان بالدول الأعضاء وغرف التجارة

والعاملين في مجال الاقتصاد ان يسعوا الى الافادة الكاملة بهذه الأدوات التي وضعت تحت تصرفهم من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلداننا. كما أهيب بالمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان تستمر في دعمها الفعال للعمل الذي تقوم به الكومسيك من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي الاسلامي.

وفي الختام، أتمنى لكم النجاح في عملكم مؤكدا لكم ان الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لن تدخر جهدا له سبيل تنفيذ توصياتكم وقراراتكم.

اشكركم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٤)

كلمة

السيد ناصر عبدالله الروضان
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير المالية بدولة الكويت
نيابة عن المجموعة العربية
في الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة للكونغرس
(اسطنبول، ٢٤ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)



الأصل : بالعربية

كلمة

السيد ناصر عبدالله الروضان
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير المالية بدولة الكويت
نيابة عن المجموعة العربية
في الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة للكونغرس
(اسطنبول، ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

فخامة الرئيس سليمان دميريل

رئيس الجمهورية التركية الصديقة ورئيس الكونغرس،

معالي الدكتور حامد الغابدي

أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي

اصحاب المعالي الوزراء

معالي الاستاذ اسامة جعفر فقيه

رئيس البنك الإسلامي للتنمية

المندوبون الموقرون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني يا فخامة الرئيس ان اتقدم باسم المجموعة العربية التي اتشرف بالقاء هذه الكلمة نيابة عنها، لكم وللشعب التركي الشقيق بوافر الشكر وعظيم الامتنان لما لقيناه من حفاوة وحسن استقبال وكرم ضيافة منذ ان قدمنا لبلدكم المضيف.

كما اود ان اغتم هذه المناسبة للاشادة بدوركم الرائد وجهودكم الحثيثة الرامية الى دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولنا الاسلامية من خلال ترأسكم للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي بمنظمتنا.

ان ماتفضلتم به بالكلمة الافتتاحية تعكس بوضوح مدى مساندتكم والتزامكم بتعزيز اواصر التعاون الاقتصادي بمجالاته المختلفة بين دولنا.

السيد الرئيس

كما نعلم جميعا ان هناك تطورات هامة تسود الاوضاع الاقتصادية العالمية من بينها خروج الدول الصناعية من مرحلة الركود الاقتصادي التي سادت خلال السنوات السابقة، وتسارع معدلات نموها وقيامها بدور متزايد كمحرك للتنمية على المستوى العالمي.

الا ان هذا التطور الايجابي كان من اثره ارتفاع الطلب العالمي في اسواق رأس المال وتنامي اسعار الفائدة العالمية، وقيام منظمة التجارة الدولية وانعكاساتها على دولنا.

هذه التطورات تتطلب منا الاسراع في اتباع مجموعة خطوات اساسية بهدف تحقيق توازن اكبر في اقتصادياتنا وذلك بخفض عجز الموازنات العامة وموازن المدفوعات الخارجية وزيادة الكفاءة الاقتصادية لمواردنا من اجل التكيف والصمود امام هذه التطورات، ومع هذا يلزم التنويه بأن ارتفاع معدل النمو العالمي يخلق مناخا مواتيا لزيادة صادراتنا الا انه لاينتظر ان يكون كافيا، فلا بد ان يصاحب ذلك زيادة ملموسة في علاقاتنا الاقتصادية بمختلف قطاعاتها.

الامر الذي يتطلب منا الاسراع بتطبيق البرامج التصحيحية الرامية الى تعديل المسار الاقتصادي وترشيد آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص ليكون قادرا على القيام بدور بارز في تحقيق اهداف التنمية والتعاون الاقتصادي بين دولنا.

لعلكم توافقون معي على اهمية الاستقرار السياسي القطري والاقليمي في تحقيق الاهداف التي اشرت اليها باعتباره عاملا ضروريا في تشجيع الاستثمار الخاص وتدفق الموارد الاستثمارية الخارجية خاصة في ظل زيادة المنافسة العالمية.

من اجل هذا اؤد ان اؤكد على ضرورة التعاون بيننا على اساس من تبادل المصالح والمنافع المشتركة وتجنب النزاعات الاقليمية لخلق مناخ موات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ستتعاكس بدورها على شعوبنا.

السيد الرئيس،

ايها الاخوة،

لقد قطعت الكومسيك شوطا كبيرا في تعزيز التعاون بين الدول الاسلامية وفق القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الاسلامية. وقد تمثل ذلك في تبني خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي التي اسفرت عن الموافقة على عدد من المشاريع والبرامج المختلفة ذات الطابع العملي التي تتناسب مع الواقع والظروف الاقتصادية للدول الاسلامية مثل برنامج تمويل

التجارة الأطول اجلا، والاتفاقية الاطارية لنظام الافضليات التجارية، والمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وضمان الصادرات.

وها نحن اليوم نضع اللمسات الاخيرة لخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي وفق الاستراتيجيات الجديدة التي تم اعتمادها من قبل الدورات السابقة للكومسيك حيث تم تحديد الاهداف العامة لكل قطاعات التعاون الاقتصادي وبرامج عمل كل قطاع. آملين ان يتوصل الخبراء المعنيين باجتماعهم القادم لوضع الآليات المناسبة للانطلاق في تنفيذ خطة العمل.

السيد الرئيس،

الاخوة الافاضل،

انه من حسن الطالع ان يأتي اجتماعنا هذا بعد ان تم الاعلان عن دخول اتفاقية المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وضمان الصادرات حيز النفاذ بالاول من اغسطس ٩٤ تحت اشراف البنك الاسلامي للتنمية، والتي تعتبر ثمرة الجهود التي بذلتها هذه اللجنة في السنوات السابقة راجين ان تساهم هذه المؤسسة في تعزيز وتنمية التبادل التجاري بين دولنا الاسلامية.

السيد الرئيس

ايها الاخوة

اود ان اشير الى احد المواضيع الهامة المطروحة على جدول اعمالنا والتي تقع ضمن نطاق الاهتمامات الرئيسية لكثير من دولنا وهو موضوع تشجيع القطاع الخاص نحو المشاركة في عملية البناء والتنمية، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من طاقات وقدرات فعالة ومرونة متجددة وقد قامت العديد من الدول الاعضاء ومن بينها دولة الكويت باتخاذ عدد من القرارات والتشريعات المشجعة على هذا التوجه، كما قامت بعضها بتحويل ملكية مجموعة من الشركات والمؤسسات ذات الطبيعة الخدمية الى القطاع الخاص رغبة بتحسين مستوى الخدمة المقدمة وتخفيف الابعاء المالية على الدول.

ولعل انعقاد الاجتماع الاول لرجال الاعمال يوم ١٨ و ١٩ اكتوبر الجاري لدليل واضح على اهتمام دولنا في دعم وتشجيع هذا القطاع الهام واعطائه الدور المناسب في دفع عجلة التنمية في دولنا.

السيد الرئيس،

الآخوة الاعزاء،

ولعلى هنا استميحك عذرا بان اشير الى ان بلادي عملت منذ انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي على دعم ومساندة مسيرة التعاون بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات، وسوف تواصل دعمها والتزامها الثابت والمبدأى الذي ينطلق من تعاليم ديننا الحنيف الداعية الى العدل والتكامل والتعاوض.

السيد الرئيس،

ايها الآخوة،

قبل ان اختتم كلمتي هذه اود ان اعرب عن تقديري للجهود التي بذلها الخبراء في التحضير لاجتماعنا خلال اليومين الماضيين مما سيساعدنا بلا شك على انجاز اعمالنا والتوصل الى قرارات ايجابية تصب في توطيد التعاون بين بلداننا.

وختاما اسمحوا لي يافخامة الرئيس ان اعرب مرة اخرى عن عميق تقديرنا وشكرنا لشخصكم الكريم والحكومة والشعب التركي الشقيق على ما حظينا به من رعاية وحفاوة بالغين، مما ترك في انفسنا عظيم الاثر سائلا الله العلي القدير ان يوفقنا ويبارك جهودنا لخدمة امتنا الاسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٥)

كلمة

معالي السيد جيناتجار كرتاساسميتا
وزير تخطيط التنمية الوطنية بجمهورية اندونيسيا
بالنيابة عن مجموعة البلدان الاسيوية
الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
في الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

الاصل : بالانجليزية

كلمة معالي السيد جيناتجار كرتاساسميتا
وزير تخطيط التنمية الوطنية بجمهورية اندونيسيا
بالنيابة عن مجموعة البلدان الاسيوية
الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
في الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
معالي الدكتور حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي
أصحاب المعالي
الزملاء والأخوة الموقرون
السيدات والسادة

إنه لمن دواعي الشرف أن أنوب عن مجموعة البلدان الاسلامية أعضاء منظمة المؤتمر
الاسلامي في الاعراب عن خالص إمتناننا لحكومة وشعب تركيا لما حظيت به الوفود من
حفاوة حارة وكرم ضيافة.

كما نود أن ننثي على منظمي الاجتماع لما وفروه له من ترتيبات ممتازة.

إنه لمن دواعي سعادتنا جميعا أن نكون في اسطنبول، هذه المدينة التاريخية التي ظلت لقرون
عديدة مركزا للعالم وينبوعا للحضارة. وتعتبر اسطنبول بحق المكان المناسب الذي تمكن
المنظمة وبلدانها الأعضاء من التوصل إلى الرؤى وصياغه الاستراتيجيات الكفيلة بخلق عالم
أفضل لامتنا الاسلامية، وبتعزيز مفاهيمنا الاسلامية.

السيد الرئيس

لقد أستمعنا باهتمام بالغ الى خطابكم الافتتاحي والذي كان موضع تقديرنا العميق. وإننا لممتنون
لكم يا صاحب الفخامة لما أسديتموه من نصائح وأراء سديدة بشأن القضايا المطروحة
أمامنا. وإننا لعلى يقين من أنها ستكون مصدرا قيما تسترشد به مداولاتنا.

ويطيب لي أن أعرب من خلالكم يا فخامة الرئيس عن خالص تقديرنا لحكومة وشعب تركيا للدور الفاعل والبناء الذي تضطلع به تركيا في أنشطة المنظمة تحت رعايتكم وحرصكم الشخصي على تحقيق ما تصبو اليه الأمة الاسلامية من تطلعات. وبالنيابة عن وفد الاقليم الآسيوي فإننا نعدكم بأن نبدي أقصى درجات التعاون من أجل نجاح هذا المؤتمر إن شاء الله.

سيادة الرئيس

وسوف يشار الى الدورة العاشرة للكونسليك على أنها احدى العلامات البارزة في تاريخ منظماتنا. فلقد مضى عقد منذ أن عقدت أول اجتماع لها. ولقد تنامت قوة منظماتنا وأصبحت أكثر حرصا على تحقيق أهدافها، ووسعت نطاق أنشطتها لتغطي جوانب التعاون المختلفة. وفي نفس الوقت يشهد العالم الان تغييرات جوهرية، بعد ان زال مناخ المواجهة الذي كان سائدا بين الدول العظمى. وكما أشرتم بوضوح يا فخامة الرئيس، فإن التغير لم يقتصر على الهيكل السياسي، بل إن الاقتصاد العالمي يشهد حاليا عملية تحول هيكلية، اذ انه يتحرك في اتجاه توسيع نطاق التجارة العالمية وتخفيض القيود المفروضة على تدفق الموارد والأفكار، وهو ما يوسع من نطاق الحدود التي نعمل في اطارها ويتيح لنا احتمالات جديدة. ولقد أدت عملية التغيير هذه التي شهدها القرن الماضي الى اضافة قوة جديدة للاقتصاد العالمي بما يحقق مستوى اعلى من الرخاء.

ومع ذلك يواكب هذا الاتجاه الذي يسود العالم ما يعاينه العالم النامي الذي يشكل اخواننا واخوتنا في الدول الأعضاء في المنظمة جزءا كبيرا منه، من مشاكل خطيرة مثل انتشار الفقر على نطاق واسع وارتفاع مستوى المديونية وقلة مايقدم من خدمات صحية وتعليمية اساسية، وكذلك التفاوت الشديد في مستويات المعيشة والتكنولوجيا والتنمية بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية. وفي مناطق أخرى من العالم، فان اخواننا واخوتنا من المسلمين لا يمنعون من تحسين مستوى معيشتهم فحسب، بل انهم ايضا يتعرضون للظلم والاضطهاد بشكل لا انساني.

السيد الرئيس

وفي مثل هذه الظروف لن يكون لتباشير العصر الاقتصادي الجديد معنى كبير بالنسبة لنا، فمشاركتنا في ديناميات هذا التحول تحتم علينا أن نستغل امكانياتنا على أمثل وجه وان نزيد ما لدينا من ميزات نسبية كانت أم تنافسية، وان نبذل كثيرا من الجهد في سبيل تحديث وتنمية مواردنا البشرية واصلاح مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والارتقاء بالبنيات الأساسية العمرانية.

فتلك هي المهام الواجبة علينا لكي نصمد أمام التحديات الجسيمة ونستطيع أن نستفيد من الامكانيات التي يتيحها لنا الاقتصاد العالمي الذي ازداد شفافية وانفتاحا، ومن المؤكد أن تحركنا في هذا السبيل من شأنه أن يكفل لنا مزيدا من النجاح عما لو تحركنا كل بمفرده. ومن هذا المنطلق نعلق آمالنا الكبرى على منظمة المؤتمر الاسلامي بحكم وحدة تراثنا الثقافي ومثلنا العليا. وكذلك فالتعاون بيننا على الصعيدين الجماعي والثنائي سيزيدنا قوة بفعل التأزر والتكامل فيما بيننا.

وبناء عليه فاجتماعنا في هذه الدورة العاشرة للكومسيك منوط بمهمة سامية، تلك هي وضع الصياغة النهائية لخطة العمل الاستراتيجية الجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول أعضاء المنظمة، ولايخالفنا شك في ان هذه الاستراتيجية الجديدة سوف تيسر علينا تعبئة الموارد وتعزيز الجهود التعاونية الرامية الى بلوغ الأهداف التي نصبو اليها.

ولدى تنفيذنا لهذه الاستراتيجية الجديدة سيكون تحديد المشروعات التي تلبى أهم احتياجات البلدان الأعضاء أمرا له أهمية كبرى، فضلا عن أن تنفيذها يدل على حرصنا على اتخاذ التدابير الهامة التي اتفقنا عليها من قبل.

السيد الرئيس

إنني أعتقد أننا لم نعمل بعد على الاستفادة الحقيقية من كافة الامكانيات المتاحة لنا على المستويين الفردي والجماعي، ولذلك يجب علينا إيلاء أقصى اهتمام لدور مؤسساتنا الوطنية والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة مثل البنك الاسلامي للتنمية لكي نمكنا من تحقيق ما فيه الخير للأمم الاسلامية جمعاء، ويصدق ذلك على دور القطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء. ولذلك فاننا نستبشر خيرا بدخول القطاع الخاص في عملية التعاون الاسلامي.

وفي اعتقادنا الراسخ أن المنظمة سوف تواصل تحت قيادتك، فخامة الرئيس، دورها الذي تزايد أهمية وفعالية كوسيلة للتعاون فيما بين بلدان العالم الاسلامي. ومن هنا فنحن الأعضاء الآسيويين في المنظمة نناشد سائر الأعضاء توحيد الصفوف وتعزيز التضامن وإيلاء المنظمة كل ثقتنا لكي يتسنى لنا أن نتصدى للتحديات الماثلة في طريقنا.

وشكرا سيدي الرئيس

(٦)

كلمة

معالي السيد بيير الوندو ماني
وزير التنمية الصناعية والتجارية
بجمهورية الكاميرون
بالنيابة عن المجموعة الأفريقية
في الحفل الافتتاحي
للدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول، ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤)

الأصل : بالفرنسية

كلمة

معالي السيد بيير الوندو ماتي
وزير التنمية الصناعية والتجارية بجمهورية الكاميرون
بالنيابة عن المجموعة الأفريقية
في الحفل الافتتاحي
للدورة العاشرة للكموسيك
(اسطنبول، ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤)

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
صاحب المعالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
صاحب المعالي وزير الدولة بالجمهورية التركية
اصحاب المعالي الوزراء
المندوبون الموقرون
السيدات والسادة

انه لمن دواعي الشرف والاعتزاز ان اتحدث باسم المجموعة الأفريقية امام هذا الجمع الموقر بمناسبة انعقاد الدورة العاشرة للكموسيك. واود بادئ ذي بدء ان اعرب عن امتناننا الصادق لتركيا حكومة وشعبا على الترحيب الاخوي الحار الذي حظيت به الوفود منذ حللنا بارض مدينة اسطنبول التاريخية العريقة. ان كرم الضيافة المعهود اصبح تقليدا عريقا تتجلى فيه عظمة هذه البلاد وماضيها المجيد وتصميمها على اللحاق بركب الحضارة الحديثة.

كما اود ارجاء الشكر الخالص الى اللجنة التنظيمية لما اتخذته من ترتيبات ممتازة لتسهيل اعمال هذا الاجتماع.

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية، ورئيس الكومسيك
صاحب المعالي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي
صاحب المعالي وزير الدولة بالجمهورية التركية
اصحاب المعالي الوزراء
المندوبون الموقرون
السيدات والسادة

يعقد اجتماعنا هذا في فترة يشهد فيها العالم تغييرات جذرية تشمل مفاوضات دورة اوروجواي وانشاء المنظمة الدولية للتجارة وانعقاد ندوة بشأن الكفاءة التجارية الخ... وهذه الاحداث التي تعد استهلالا لعصر جديد ونقطة تحول حاسمة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، تفرض على دولنا غير المهينة بعد التحمل اعباء المنافسة الحرة ان تسعى الى مزيد من التضامن. ومن ثم يتوجب على البلدان الاسلامية، واغلبها من البلدان النامية، ان توحد صفوفها وتعزز التعاون فيما بينها.

فهذه البلدان، بما لها من امكانيات ضخمة ومتنوعة، مطالبة بمواجهة التحديات الجديدة، ذلك اننا لانستطيع ان نتحدث عن تحسن في شروط التبادل التجاري دون التفكير في وسائل زيادة نصيب الدول النامية والدول الاقل نموا في حجم التجارة العالمية.

وفي ضوء ماتقدم فان بلدان المجموعة الافريقية تحيي الجهود التي بذلت من جانب منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية والكومسيك لتوفير ادوات ملائمة للامة الاسلامية بغية تحسين التبادل التجاري فيما بين البلدان الاسلامية، ومنها على سبيل المثال مشروع خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي ونظام تمويل التجارة الاطول اجلا، ونظام التأمين على ائتمانات التصدير وضمان الاستثمار، وانشاء شبكة المعلومات التجارية للدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي. الخ....

وفي هذه الفترة التي تعاني فيها الدول الاعضاء عامة والافريقية منها خاصة، من ازمات اقتصادية مستمرة، يجب علينا ان تهتم بتنمية القطاع الخاص كعامل مساعد على التحرر الاقتصادي. ان تدفق الاستثمارات من جانب القطاع الخاص هو القوة الدافعة الاساسية في نمو هذه البلدان وتقدمها

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية

لقد قلّتم في خطابكم الختامي في الجلسة الختامية للدورة التاسعة للكمسيك في العام الماضي: "ونحن نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز أنشطة التعاون الاقتصادي الأمر الذي سيخدم مانصبوا إليه من سلام واستقرار دائمين في المنطقة وفي العالم بأسره". ومن هذا المنطلق، عقد لأول مرة في مدينة اسطنبول اجتماع لممثلي القطاع الخاص في الدول الاعضاء، حيث يمثل القطاع الخاص قوة دافعة بالغة الأهمية في عملية تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الإسلامية.

بيد ان النتائج التي خلص إليها اجتماع ممثلي القطاع الخاص اوضحت ضآلة حجم التبادل التجاري فيما بين الدول الاعضاء وقلة المعلومات التجارية المتبادلة، وذلك ضمن عدد من المعوقات الاخرى منها كثرة القيود المفروضة على التبادل التجاري وتعقيدها الى حد قد يصل الى اصابة حركة التبادل بالشكل الكامل. وقد ينجم من هذا الوضع شعور بالاحباط يثبط الحماس والعزيمة.

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية، ورئيس الكومسيك

صاحب المعالي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي

صاحب المعالي وزير الدولة بالجمهورية التركية

المندوبون الموقرون

السيدات والسادة

ان بلادنا تبذل قصارى جهودنا لتنشيط التعاون فيما بين دول الجنوب. وفيما يتعلق بالكاميرون فان بلادنا قد اتخذت تدابير جريئة لتحرير الاقتصادي تحت القيادة الرشيدة للرئيس بول بيا، وقد اسفرت هذه التدابير عن الغاء القيود على الكميات وإيقاف التدخل الحكومي في تحديد الاسعار منذ عدة اشهر. وفضلا عن ذلك قررت الحكومة الكف عن التدخل المباشر في أنشطة القطاع الخاص في مجالات الانتاج والتوزيع والتسويق. وفي هذا الصدد فأنتي اناشد رجال الاعمال في البلدان الإسلامية ان يسعوا لاقامة شركات ومشروعات مشتركة مع نظرائهم الافارقة، ذلك ان الاستثمار في البلدان الافريقية يظل، بالرغم من الازمة الاقتصادية التي تدهم اغلب بلدان العالم، مخاطرة مجزية.

ندعو الله العلي القدير ان يبارك جهودنا ويسدد خطانا نحو النجاح في مهمتنا.

وشكرا لكم.

(٧)

كلمة

معالي الاستاذ/ اسامة جعفر فقيه
رئيس البنك الاسلامي للتنمية
في حفل افتتاح الدورة العاشرة للكومسيك
بين الدول الاعضاء لمنظمة المؤتمر الاسلامي
(اسطنبول، ٢٤ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فخامة الرئيس سليمان دميريل رئيس الجمهورية التركية ، رئيس
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
معالي الدكتور حامد الغابدي ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
اصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود الأفاضل
الأخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

انه لشرف عظيم ومدعاة لسروري البالغ ان أتحدث أمام هذا الجمع
الكريم ، باسم مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية ، وان أعبر عن فائق
التقدير والشكر للدول الاعضاء والمؤسسات المشاركة في هذا المؤتمر .
وأعنتم هذه الفرصة لأتقدم بالإمتنان والعرفان الى الجمهورية التركية
رئيسا وحكومة وشعبا ، على الترتيبات الممتازة والاستضافة الدورية لهذه
الاجتماعات التي قامت بدور رئيسي في دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي
بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي .

(٢)

فخامة الرئيس

بصفتكم رئيسا للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ، لايسعني إلا الإشادة بالجهود الصادقة لفخامتكم ولسلفكم التي اسهمت في الانجازات المشهودة لهذه اللجنة الدائمة . ويشعر البنك الاسلامي للتنمية بالفخر باعتباره جزءا من الجهود المؤسسية التي نجحت اللجنة في حشدها . ونؤمن بأن اداء اللجنة وفعاليتها سوف يستمران في ظل قيادة فخامتكم لتتحقق الأهداف النبيلة التي اتشنت من أجلها .

لقد قام البنك منذ تأسيسه بتعبئة موارده وجهوده لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ، ولايزال يواصل السعي للتعرف على احتياجاتها كجزء من مساعيه لتحقيق الغايات السامية التي تضمنتها اتفاقية تأسيسه والتي تهدف في المقام الأول الى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الاسلامية . ويطيب لي القول أنه نتيجة التقدير الدوري لانشطة البنك وعملياته ، بدأت مؤسستكم في تنفيذ خطة استراتيجية متوسطة المدى لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتنمية التجارة البنينة ، وتخفيف حدة الفقر ، وتدعيم الموارد البشرية وتشجيع استخدام العلوم والتكنولوجيا ، والمحافظة على البيئة ، وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتشجيع برامج التصحيح الهيكلي في الدول الأعضاء . وتولي هذه الاستراتيجية أولوية خاصة لقطاعات الزراعة والأمن الغذائي والصناعة ، وخاصة الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم ، والتعليم والصحة والنقل والاتصالات .

(٣)

لقد كان التعاون الحقيقي القائم على تبادل المنافع وخدمة المصالح المشتركة . ولا يزال ، يحتل المقام الأول في الخطة الاستراتيجية للبنك . ونظرا لان التجارة هي الوسيلة الرئيسية لخلق روابط اقتصادية وتجارية وثيقة الثغرى فقد أولى البنك أهمية خاصة لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء . وفي خضم الاتجاهات الجماعية التي تسيطر على الاقتصاد العالمي والميل الى التكتل وانتهاء جولة مفاوضات أورجواي و اعلان ميلاد منظمة جديدة للتجارة العالمية في مراكش ، هذا العام ، أصبحت لقضايا التجارة أهمية كبيرة وأولوية عظمى ولاشك في أن النزعة الجديدة نحو الإقليمية في التجارة العالمية وسيطرة التكتلات التجارية القوية عليها ، سيدفع الدول والمؤسسات الاسلامية الى النظر في مبادرات جديدة في هذا المجال لخدمة مصالحها وحماية مكتسباتها .

فخامة الرئيس

لقد قام البنك بالدراسات اللازمة وانتهى الآن من المهام الثلاث التي كلفته بها اللجنة الدائمة منذ اجتماعها الأول . فبعد انشاء برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة والانتهاج من وضع نموذج لنظام المقاصة الاسلامي المتعدد الاطراف ، يسرني ان أرفب اليكم نبأ اعلان قيام المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار واثمان الصادرات التي خرجت الان الى حيز الوجود بعد التوقيع على اتفاقية التأسيس من قبل ثلاثين دولة عضو من بينها احدى عشر دولة اكملت اجراءات المصادقة على الاتفاقية . وبين وثائق اجتماعكم الموقر التقرير الختامي الذي اعده البنك والذي يلخص التطورات الاساسية لهذه المؤسسة الهامة ويعتمد نجاح هذه المؤسسة على دعمكم بالانخراط في عضويتها وذلك بالمصادقة على اتفاقيتها وايداع وثائق التصديق لدى البنك مع تسديد الجزء اللازم الوفاء به من قيمة الاسهم .

(٤)

ويسرني بهذه المناسبة السعيدة ، أن أناشد من خلال رئاستكم الموقرة ، جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد الى هذه البرامج الثلاث ان تسارع بالانضمام اليها . وهذه البرامج ، كما تعلمون ، تكمل برامج وأنشطة البنك الأخرى المتصلة بتمويل المشروعات والتجارة وتشجيع الاستثمار . وتستطيع جميع الدول الأعضاء الاستفادة من هذه البرامج الثلاث لتمويل التجارة ومن ثم تنمية التجارة البينية . ويعطي برنامج تمويل التجارة الأطول اجلا الأفضلية لاستيراد المدخلات التنموية والصادرات من السلع غير التقليدية من الدول الأعضاء . كما أن شبكة نظم معلومات الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي هي مشروع آخر يشارك فيه البنك . وسوف يساعد هذا المشروع المهم على تدفق المعلومات التجارية والغنية فيما بين هذه الدول ، باعتبار ذلك ضرورة لتوثيق العرى والعلاقات . ويجري تنفيذ مشروع تجريبي في المرحلة الأولى من الشبكة ، يشمل ١١ دولة من الدول الأعضاء من خلال مراكز الاتصال الوطنية . وسيواصل البنك اتخاذ الخطوات اللازمة لتسريع في عملية انشاء مشروع الشبكة والتنسيق مع مشروع شبكة معلومات التجارة للدول الاسلامية .

لقد أولى البنك في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا لتطوير الموارد البشرية والتعاون الفني . ومن خلال تشجيع الخبرات والتكنولوجيا المتاحة في الدول الأعضاء ، يتسع نطاق التعاون الايجابي والابداعي ، ونتيجة لذلك ، يمكن الاستفادة بصورة أفضل من الامكانيات والموارد من أجل تحقيرى المنفعة المشتركة . وتعتبر الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى الاعضاء في البنك أو التي تسعى لذلك ، واليابان ، والتي انضمت ، فعلا ، من المستفيدين الرئيسيين من برنامج البنك للمساعدة التقنية والتعاون الفني . وتواصل هذه المؤسسة الفريدة ايلاء أهمية

(٥)

خاصة للمجتمعات الاسلامية في جميع انحاء العالم حيث انشأت برنامجا للمعونة الخاصة لمساعدة هذه المجتمعات في تطوير مواردها وقدراتها البشرية من خلال توفير فرص اكبر في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ومساعدتها في الحفاظ على هويتها الاسلامية. ومن بين اعضاء البنك الـ ٤٧ ، توجد عشرون دولة من الدول الأقل نموا ، ويولي البنك عناية خاصة لهذه الدول بتزويدها بالعمون اللازم والتمويل الميسر بكافة الوسائل الممكنة . اذ بالإضافة للعمليات العادية ، انشأ البنك حسابا خاصا لصالح هذه الدول رصد له مائة مليون دولار لتقديم قروض بشروط اكثر يسرا بهدف تسريع برامج التنمية في هذه الاقطار الاسلامية .

فخامة الرئيس
اصحاب المعالي والسعادة

اسمحوا لي أن أقول بايجاز ، انه رغم تعدد وتنوع الانجازات التي حققتها البنك الاسلامي للتنمية او ساهم في تحقيقها في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي ، الا انها لا ترقى الى مستوى طموحاتنا المنشودة وهذه الحديقة تدعونا ، خاصة في الشطر المتبقى من التسعينات وما بعدها ، الى تكثيف جهودنا وتكريس قدراتنا لابتكار سبل وأساليب اكثر فاعلية لمواجهة التحديات الجديدة وفي مقدمتها الانخفاض العالمي في تدفق الموارد التنموية وازدياد حدة الفقر ومعدلات البطالة واختلال الأمن الغذائي ، وتدور أوضاع ميزان التجارة والمدفوعات بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء، وتخلفنا عن ركب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والرخاء الذي تتمتع به الدول المتقدمة .

(٦)

ولمساندة مساعي البنك امام هذه التحديات اعتمدت الدول الأعضاء زيادة جوهرية فى رأس مال البنك ، من بليونى دينار اسلامى الى ستة بلايين دينار اسلامى . ولن يألو البنك جهدا بعون الله تعالى لتأمين حسن استخدام هذه الموارد بفاعلية وتسخيرها لدفع وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء والمجتمعات الاسلامية . وسوف يظل البنك على ثقة تامه بأنه سيحظى على الدوام بالدعم الكامل والتعاون التام من دوله الأعضاء .

فخامة الرئيس ،
أصحاب المعالى

لقد جاءت صياغة استراتيجية وخطة العمل الجديدة لدعم التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، التى سيناقشها اجتماعكم الموقر ضمن جدول أعماله ، فى وقت مناسب للغاية . وكان البنك حريصا جدا منذ بداية هذه العملية على الاسهام مع المؤسسات الشقيقة بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، فى تطوير هذه الاستراتيجية الجديدة لخطة العمل وانطلاقا من الحرص على اعداد استراتيجية عمل واقعية وعملية ، بادر البنك فى ديسمبر الماضى الى استضافة اجتماع لخبراء بارزين تمت دعوتهم لدراسة ومراجعة مشروع خطة العمل للتأكد من ملائمتها لمعطيات المرحلة الجديدة وانسجامها مع توجهات دولنا الأعضاء . ونرجو أن يكون اعتماد وقرار مضمون المشروع من اللجنة الدائمة والدول الأعضاء بداية مرحلة جديدة للتعاون الوثيق . ولاشك ان الأمر يحتاج الى حشد الجهود لكى تصبح خطة العمل قابلة للتنفيذ . وبهذه المناسبة أود أن أؤكد لكم ، على نحو ماتم فى الاجتماع السابق للجنةكم الموقرة ، ان البنك لن يألو جهدا فى تقديم العون للدول الأعضاء من اجل تحقيق الأهداف المنشودة التى تتضمنها خطة العمل الجديدة .

(٧)

فخامة الرئيس
اصحاب المعالي والسعادة

اسمحوا لي قبل ان اختتم كلمتي بالتأكيد على اهمية كفاءة الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الجديدة للمنظمة . فقد اكدت استراتيجية التنمية للتسعينات على اهمية وضرورة تحقيق التوازن بين دور القطاعين العام والخاص في ادارة دفة الاقتصاد . ولاشك أن جهود الخصخصة وتحرير الاقتصاد ، وتوفير المناخ التنافسي ، والحد من محاولات التدخل والتأثير في عوامل السوق تستهدف ضمن ماترمى اليه تعزيز مركز القطاع الخاص كعنصر نشط رئيسي في تحريك عجلة الاقتصاد . وتؤكد تجارب عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء ذلك الدور الفاعل والبناء الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في دفع عملية النمو في الاقتصاد الوطني شريطة ايجاد المناخ المناسب والحوافز اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المضطرد .

لقد كان الاجتماع الأول لابراز فعاليات القطاع الخاص في دولنا ، الذي سبق اجتماعكم هذا بمثابة خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح . وقد جرى التأكيد في ذلك الاجتماع على أن التعاون الاقليمي دون مشاركة القطاع الخاص هو نشاط غير مكتمل ووحيد الجانب . ومع ان القطاع الخاص يساعد في التعرف على فرص ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، إلا أنه يجب على هذا القطاع ان يشارك في بناء المؤسسات ووضع الاستراتيجيات العامة والقطاعية للتعاون كجزء من استراتيجية التنمية الاقليمية . ولاشك أن هذا القطاع نفسه يستطيع بكفاءة وبصورة هادفة تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن لهذا القطاع ومؤسساته الاسهام الفاعل من خلالها في عملية

(٨)

التنمية وتحديث التعاون القائم على تبادل المنافع وخدمة المصالح المشتركة . وإن تشجيع العلاقات التجارية والمشاريع المشتركة والتعاون الفني وتطوير وحياسة التكنولوجيا المناسبة هي بعض المجالات الرئيسية التي يستطيع أن يسهم فيها القطاع الخاص بدور بارز .

وفي الختام ، اسمحوا لي ، يافخامة الرئيس ، أن أتوجه اليكم بأسمى آيات الشكر لاتاحة هذه الفرصة لي لأعبر عن عميق الامتنان وصادق التقدير لحكومة وشعب الجمهورية التركية على الدعم المتواصل لجهود "كومسيك" في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .

وأسأل الله العلي القدير ، أن يكلل جهودنا بالنجاح والتوفيق ، 'وقل
اعداؤا فيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ' (صدق الله العظيم)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

(٨)

جدول أعمال

الدورة العاشرة للجنة

الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)

(اسطنبول ٢٢-٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤م)

الأصل: انجليزي

جدول أعمال الدورة العاشرة للجنة
الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)
(اسطنبول ٢٢-٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤م)

- ١- الجلسة الافتتاحية
- ٢- اقرار جدول الأعمال
- ٣- تقرير من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي
- ٤- تقرير لجنة المتابعة
- ٥- تقرير من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن مشروع خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي والية المتابعة والتنفيذ.
- ٦- تقرير من البنك الاسلامي للتنمية بشأن انشاء نظام التأمين على ائتمانات التصدير وضمان الاستثمار.
- ٧- تقرير من المركز الاسلامي لتنمية التجارة بشأن انشاء شبكة المعلومات التجارية للدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.
- ٨- تقرير من الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة بشأن الاجتماع الأول للقطاع الخاص بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.
- ٩- المساعدة الاقتصادية لبعض البلدان الاسلامية.
- ١٠- تقرير لجنة الدورة
- ١١- ما يستجد من أعمال.
- ١٢- موعد الدورة الحادية عشرة للكومسيك.
- ١٣- اعتماد قرارات الدورة العاشرة للكومسيك.
- ١٤- اختتام الاجتماع.

(٩)

تقرير

اجتماع كبار الموظفين
للدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الاسلامي
(الكومسيك)

(اسطنبول، ٢٢-٢٣ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

الأصل : بالإنجليزية

تقرير
اجتماع كبار الموظفين
للدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(الكومسيك)
(اسطنبول، ٢٢-٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

١ - انعقد اجتماع كبار الموظفين للدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي ٢٢ و ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤ لمناقشة بنود مشروع جدول الاعمال واعداد مشاريع القرارات عرضها على الكومسيك لاعتمادها.

٢ - وحضر الاجتماع ممثلون للدول التالية الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي :

- ١ - دولة افغانستان الإسلامية
- ٢ - جمهورية البانيا
- ٣ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- ٤ - دولة البحرين
- ٥ - جمهورية بنجلاديش الإسلامية
- ٦ - بوركينا فاسو
- ٧ - جمهورية الكاميرون
- ٨ - جمهورية القمر الإسلامية الاتحادية
- ٩ - جمهورية مصر العربية
- ١٠ - جمهورية جامبيا
- ١١ - جمهورية غينيا
- ١٢ - جمهورية اندونيسيا
- ١٣ - جمهورية ايران الإسلامية
- ١٤ - جمهورية العراق
- ١٥ - الجمهورية اللبنانية
- ١٦ - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
- ١٧ - المملكة الأردنية الهاشمية
- ١٨ - دولة الكويت
- ١٩ - ماليزيا
- ٢٠ - المملكة المغربية
- ٢١ - جمهورية النيجر
- ٢٢ - سلطنة عمان
- ٢٣ - جمهورية باكستان الإسلامية
- ٢٤ - دولة فلسطين
- ٢٥ - دولة قطر

- ٢٦- المملكة العربية السعودية
- ٢٧- جمهورية السنغال
- ٢٨- جمهورية السودان
- ٢٩- الجمهورية العربية السورية
- ٣٠- جمهورية طاجيكستان
- ٣١- الجمهورية التونسية
- ٣٢- الجمهورية التركية
- ٣٣- جمهورية تركمنستان
- ٣٤- جمهورية اوغندا
- ٣٥- دولة الامارات العربية المتحدة
- ٣٦- الجمهورية اليمنية

وشارك ممثل للجمهورية التركية لشمالى قبرص فى الاجتماع بصفة مراقب.

- ٣ - كما شارك فى الاجتماع ممثلون للامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى وللجهزة والهيئات المتخصصة التالية التابعة لها او المنبثقة عنها:
- مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، انقرة
 - المركز الاسلامى للتدريب الفنى والمهنى والبحاث، دكا
 - المركز الاسلامى لتنمية التجارة، الدار البيضاء
 - البنك الاسلامى للتنمية، جدة
 - الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، كراتشى
 - الاتحاد الاسلامى لملاك السفن، جدة
- كما حضر الاجتماع، بصفة مراقب، ممثلون عن الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجى، ومنظمة الاغذية والزراعة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائى، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية.

- ٤ - رأس الاجتماع معالى السيد تيموتشين سانالان، وكيل الوزارة المساعد بهئية التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية.

- ٥ - واستهل معالى السيد تيموتشين سانالان الاجتماع مرحبا بالمشاركين ثم شرح برنامج عمل الاجتماع.

- ٦ - واستعرض كبار الموظفين مشروع جدول اعمال الدورة العاشرة للكومسيك على نحو ما اعدته لجنة المتابعة فى اجتماعها العاشر، وقرروا بحث البنود التى تخصهم فى مشروع جدول الاعمال.

- ٧ - وبعد ذلك، شكل كبار الموظفين لجنة صياغة مفتوحة العضوية برئاسة المقررة معالى داتو زبيدة بنت حاجي احمد سفيرة ماليزيا فى الجمهورية التركية لاعداد تقرير الاجتماع ومشاريع القرارات التى ستعرض على الكومسيك. كما شكلت لجنة مفتوحة العضوية برئاسة جمهورية باكستان الاسلامية لاستعراض نشاطات الهيئات والمؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامى والعاملة فى مجال الاقتصاد والتجارة.

تقرير مقدم من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي :

٨ - لدى مناقشة البند ٣ من جدول الاعمال، قدم سعادة السيد عصمان ن. ر. عثمان الامين العام المساعد، المشرف على الادارة الاقتصادية والعلم والتكنولوجيا بالامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، التقرير المرجعي للامانة العامة. وفي مقدمة كلمته هنا رئيس المؤتمر سعادة السيد تيمونتشين صانالان واعرب عن شكره وتقديره لحكومة الجمهورية التركية على ماوفرتة من ترتيبات ممتازة للاجتماع وعلى ما حبت به المشاركين من كرم الضيافة.

٩ - وقام السيد نابيكا ديالو، مدير الشؤون الاقتصادية بالامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، بتلخيص التقرير مسلطا الضوء على التطورات التي حدثت منذ الدورة التاسعة للكومسيك في مجال تنفيذ مختلف القرارات بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول اعضاء المنظمة. كما اشار الى التقدم المحرز في المجالات ذات الاولوية من خطة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي، وهي التي كانت موضع النقاش تحت رعاية الكومسيك منذ دورتها الاولى المنعقدة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٨٤.

١٠ - واعرب كبار الموظفين عن شكرهم وتقديرهم للامانة العامة والمؤسسات المعنية التابعة للمنظمة على جهودها المتواصلة في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء.

١١ - جدد كبار الموظفين دعوتهم للدول الاعضاء للتوقيع والتصديق على الاتفاقيات والنظم الاساسية، والانضمام الى النظم القائمة في مضمار التعاون الاقتصادي بغية التعجيل بتنفيذها.

١٢ - واعرب كبار الموظفين عن شكرهم وتقديرهم:

(أ) لحكومة جمهورية ايران الاسلامية لاستضافة المعرض التجاري الاسلامي في المدة من ١٦ الى ٢٠ يوليو / تموز ١٩٩٤ في طهران، ولعرضها استضافة المؤتمر الوزاري الرابع بشأن الامن الغذائي والتنمية الزراعية في المدة من ١٤ الى ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥، والاجتماع الثالث لوزراء الاتصالات في تاريخ يحدد فيما بعد.

(ب) لحكومة الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع السادس لفريق خبراء التوحيد القياسي في المدة من ٢٦ الى ٢٧ ابريل/ نيسان ١٩٩٤ في اسطنبول، والاجتماع الخامس لهيئات الاتصال بشأن التعاون الفني في المدة من ١٣ الى ١٦ مايو/ ايار ١٩٩٤.

(ج) لحكومة جمهورية مصر العربية على عرضها استضافة الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالايدي العاملة والضمان الاجتماعي في تاريخ يحدد فيما بعد.

(د) لحكومة جمهورية اندونيسيا ولحكومة الجمهورية اللبنانية لعرضهما استضافة المعرضين التجاريين الاسلاميين السادس والسابع في ١٩٩٦ و ١٩٩٨ على التوالي.

تقرير لجنة المتابعة

١٣ - ولدى بحث البند ٤ من مشروع جدول الاعمال، قدم ممثل الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي تقرير لجنة المتابعة الذي تتضمن توصيات تتعلق بالمشروعات والقضايا

الواردة في جدول اعمال الكومسيك. وقد تابع كبار الموظفين بحث بقية بنود مشروع جدول الاعمال على ضوء التوصيات الصادرة عن لجنة المتابعة.

تقرير الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن مشروع خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول اعضاء المنظمة وآلية المتابعة والتنفيذ.

١٤ - ولدى بحث البند ٥ من مشروع جدول الاعمال، وعقب المقدمة العامة التي قدمها ممثل الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، قدم ممثل مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، استعراضا موجزا لمشروع خطة العمل وآلية المتابعة والتنفيذ، موضحا المراحل التي مرا بها من خلال عدد من اجتماعات فريق الخبراء المنعقدة على مستوى مؤسسات المنظمة والحكومات الاعضاء.

١٥ - ووضح ممثل مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ان لجنة المتابعة استعرضت، في اجتماعها العاشر، مشروع خطة العمل وقررت حالته للدورة الحالية للكومسيك لاعتماده واتخاذ الاجراء اللازم. وقال ان لجنة المتابعة استعرضت وعدلت الاقتراح الخاص بآلية المتابعة والتنفيذ، وقررت رفعه الى الدورة الحالية باعتباره جزء لا يتجزأ من مشروع خطة العمل، واتفقت اللجنة على ان ينبغي لخطة العمل وآلية المتابعة والتنفيذ ان يكونا جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية التي اعتمدها الكومسيك في دورتها التاسعة.

١٦ - وبرز ممثل مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية الملامح الرئيسية لمشروع خطة العمل وآلية المتابعة والتنفيذ، مشيرا الى انهما يستندان الى المبادئ والخطوط التوجيهية الواردة في الاستراتيجية والمصممة على نحو يفي بضرورة ان تكون وثيقة عامة ومرنة وقابلة للتعديل اثناء تنفيذها. واذاف يقول ان مشروع خطة العمل هو نسخة منقحة لخطة عمل عام ١٩٨١، وانها تضمنت الانجازات والخبرات المكتسبة اثناء تنفيذها.

١٧ - وبعد المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع، انعقد رأي كبار الموظفين على ان يرفعوا للكومسيك مشروع خطة العمل وآلية المتابعة والتنفيذ مع التعديلات التي اتفق عليها والتي تراعى فيها الاختلافات السياسية والاقتصادية والقانونية وفي النظم الدستورية والالتزامات الدولية بين الدول الاعضاء، وذلك لاعتمادها.

١٨ - وبعد ان انعقد رأي كبار الموظفين على الحاجة الى التنفيذ العاجل لخطة العمل طبقا للمبادئ المنصوص عليها في الاستراتيجية والتدابير الواردة في آلية التنفيذ والمتابعة، اتفقوا على توصية الكومسيك بأن تطلب من الدول الاعضاء استضافة اجتماعات فريق الخبراء المشترك بين القطاعات التي تراها آلية المتابعة والتنفيذ. كما طلبوا الى الامانة العامة، ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، والمركز الاسلامي لتنمية التجارة والبنك الاسلامي للتنمية وسائر المؤسسات الاخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، التعاون مع الدولة العضو في استضافة اجتماعات فريق الخبراء وتقديم الدعم والخبرة الفنية اللازمة.

١٩- وانعقد رأي كبار الموظفين ايضا على توصية الكومسيك بأنه بدءا من الدورة الحادية عشرة، ستصبح الكومسيك محفلا للدول الاعضاء يمكن للوزراء من خلاله تبادل الاراء بشأن القضايا الاقتصادية العالمية، بالاضافة الى البنود العادية الواردة في جدول اعمالهم. ووافق كبار الموظفين على توصية الكومسيك بأن تكون الآثار المترتبة على جولة مفاوضات اورو جواي التجارية وانشاء منظمة للتجارة الدولية على التجارة الخارجية للبلدان اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي، هي موضوع الدورة الحادية عشرة للكومسيك ولتسهيل عمل لجنة المتابعة، طلب كبار الموظفين من مركز انقرة ان يقوم بالتعاون الوثيق مع البنك الاسلامي للتنمية، والمركز الاسلامي لتنمية التجارة، بتقديم ورقة عمل الى الاجتماع الحادي عشر للجنة المتابعة بشأن الطرق الممكنة لتنفيذ هذا الاقتراح.

تقرير من البنك الاسلامي للتنمية بشأن انشاء نظام لتأمين ائتمانات التصدير وضمان الاستثمار

٢٠- لدى مناقشة البند ٦ من جدول الاعمال ، اوضح البنك الاسلامي للتنمية ماتحقق من تقدم في انشاء مؤسسة لنظام تأمين ائتمانات التصدير وضمان الاستثمار تحت رعاية البنك الاسلامي للتنمية. واحاط الاجتماع علما بأنه منذ اغسطس/ آب ١٩٩٤، فان المبلغ الكلي لاشتراكات البلدان الاعضاء المصدقة قد تجاوز الحد الادنى للمبلغ اللازم لتشغيل المؤسسة سالفة الذكر، وهو ٢٥ مليون دينار اسلامي. كما احاط الممثل الاجتماع علما ان تشغيل المؤسسة المذكورة سوف يبدأ في اول يوليو/ تموز ١٩٩٥.

٢١- واعرب كبار الموظفين عن شكرهم وتقديرهم للبنك الاسلامي للتنمية للجهود التي بذلها في صياغة هذا المشروع بنجاح، بعد مشروع تمويل التجارة طويل الاجل. كما اعربوا عن اعتقادهم الراسخ بأن هذا الجهاز التمويلي سوف يقوم بدور مهم في زيادة حجم التجارة وتدفق الاستثمارات فيما بين الدول الاعضاء.

٢٢- واعرب كبار الموظفين عن تقديرهم لقيام ٣٠ دولة من الدول الاعضاء بالتوقيع على الاتفاقية ، وتصديق ١١ منهم عليها.

٢٣- ووافق كبار الموظفين على توصية الكومسيك بدعوة البلدان الاعضاء التي لم توقع او تصدق على الاتفاقية المنشئة للمؤسسة، ان تبادر الى التوقيع والتصديق عليها والى تسديد حصصها في رأسمالها حتى تفيد المؤسسة اكبر عدد ممكن من الدول اعضاء المنظمة.

تقرير المركز الاسلامي لتنمية التجارة بشأن انشاء شبكة المعلومات التجارية للدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي

٢٤- ولدى بحث البند ٧ من مشروع جدول الاعمال، قدم ممثل المركز الاسلامي لتنمية التجارة تقريرا مرحليا عن شبكة المعلومات التجارية للدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي ، مسلطا الضوء على التقدم المحرز حتى الان في مجال تنفيذ المشروع. وقد استكمل ممثل البنك الاسلامي للتنمية تقرير ممثل المركز الاسلامي لتنمية التجارة ، فتناول مشروع انشاء شبكة معلومات الدول الاسلامية ، وهو المشروع الذي يقوم البنك حاليا بدراسته.

٢٥ - وقد لاحظ كبار الموظفين بالتقدير ان الاجتماع الاول لهيئات الاتصال المعنية بشبكة المعلومات التجارية للدول الاسلامية، قد نظم بالمشاركة بين المركز الاسلامي لتنمية التجارة والبنك الاسلامي للتنمية في الدار البيضاء في المدة من ١٩ الى ٢١ ابريل/ نيسان ١٩٩٤. وان الاجتماع العاشر ناقش القضايا المعنية بالتعاون فيما بين هيئات الاتصال واعداد قواعد المعلومات اللازمة.

٢٦ - واعرب كبار الموظفين عن تقديرهم للتقدم الكبير الذي تحقق نحو انشاء شبكة المعلومات التجارية للبلدان الاسلامية، وانعقد رأيهم على توصية الكومسيك بارجاء النظر في هذا الموضوع ، وذلك نظرا لاستمرار البنك الاسلامي للتنمية والمركز الاسلامي لتنمية التجارة في اجراء الدراسات اللازمة لاقامة شبكة المعلومات التجارية للبلدان الاسلامية وشبكة نظم معلومات الدول الاسلامية؛ وان يعرض الموضوع على الكومسيك في وقت لاحق يكون فيه جاهزا ل عرضه على الوزراء للبت فيه، مع المواظبة على موافاة الكومسيك بما تحقق من تقدم في تنفيذ المشروعين من خلال التقرير المرجعي للامانة العامة.

٢٧ - كما قرر كبار الموظفين توصية الكومسيك بدعوة الدول الاعضاء التي لم تحدد بعد مراكز اتصال وطنية لشبكة المعلومات التجارية للبلدان الاسلامية، ان تبادر الى تحديد هذه المراكز.

تقرير مقدم من الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة بشأن الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي

٢٨ - لدى مناقشة البند الثامن من جدول الاعمال ، قدم السيد عقيل الجاسم، امين عام الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة التقرير الصادر عن الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، وهو الاجتماع الذي عقد في اسطنبول في يومي ١٨ و ١٩ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤، واشتركت في تنظيمه الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة مع الاتحاد التركي للغرف التجارية والصناعية والبورصات. واستعرض امين عام الغرفة وقائع اجتماع ممثلي القطاع الخاص، ثم عرض بايجاز ماخلص اليه الاجتماع من توصيات.

٢٩ - واعرب كبار الموظفين عن شكرهم وتقديرهم للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وللاتحاد التركي للغرف التجارية والصناعية والبورصات التركية لتنظيم الاجتماع، مؤكداين اهمية هذا اللقاء لممثلي القطاع الخاص في الدول الاعضاء في توثيق عرى التعاون بين الدول الاسلامية.

٣٠ - واذ احاط كبار الموظفين علما بالتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص انعقد رأيهم على تشجيع الغرفة الاسلامية ومعاونتها على الاستمرار في عقد تلك الاجتماعات على اساس سنوي قبيل انعقاد دورات الكومسيك او على هامش المعارض التجارية في اية صورة يرى ممثلو القطاع الخاص في الدول الاعضاء انها مناسبة.

٣١ - كما اوصى كبار الموظفين بان تقدم الغرفة الاسلامية للتجارة والسلع تقارير مرحلية بهذا الشأن الى دورات الكومسيك للاحاطة والنظر.

الامور المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية الى بعض البلدان الاسلامية

٣٢ - ولدى بحث البند ٩ من مشروع جدول الاعمال، وافق كبار الموظفين على مضمون مشاريع القرارات الداعية الى تقديم المساعدة الاقتصادية الى فلسطين ولبنان وافغانستان والباثيا واذربيجان والبوسنة والهرسك واوغندا والصومال.

تقرير لجنة الدورة

٣٣ - ولدى بحث البند ١٠ من مشروع جدول الاعمال، احاط كبار الموظفين علما بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة الدورة ووافقوا على ادراجها في مشروع القرار رقم (١) الذي سيقدم الى الكومسيك في دورتها العاشرة.

مايستجد من اعمال

٣٤ - - اخذ كبار الموظفين علما بالاقتراح المقدم من وفد اندونيسيا بتضمين خطة العمل احكاما تتعلق بالتعاون في مجال البنية الاساسية الحضرية والتنمية الريفية فضلا عما يلزم من تدابير خاصة تكفل مزيدا من الفعالية والجدوي لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وادراكا من كبار الموظفين لاهمية هذا الموضوع اتفقوا على ايصاء الكومسيك ببحث هذا الاقتراح في اثناء عملية تنفيذ خطة العمل.

٣٥ - احاط وفد الجماهيرية العربية الليبية الاجتماع علما بما يعانيه الشعب الليبي من جراء العقوبات الاقتصادية، وناشد جماعة منظمة المؤتمر الاسلامي من خلال الاجتماع التضامن في سبيل رفع هذه العقوبات وفقا للقرارات السابقة التي اتخذتها منظمة المؤتمر الاسلامي في هذا الشأن.

موعد انعقاد الدورة الحادية عشرة للكومسيك

٣٦ - لدى بحث البند ١٢ من مشروع جدول الاعمال، وهو البند الخاص بموعد انعقاد الدورة الحادية عشرة للكومسيك، قرر كبار الموظفين التوصية بأن تعقد الكومسيك دورتها الحادية عشرة في المدة من ٢١ الى ٢٤ من اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٥، على أن تعقد لجنة المتابعة اجتماعها الحادي عشر في المدة من ٢٤ الى ٢٦ مايو / ايار ١٩٩٥، في تركيا.

٣٧ - واعتمد كبار الموظفين، في جلستهم الختامية، تقرير الاجتماع. كما استعرضوا مشاريع القرارات التي اعدتها لجنة الصياغة. وقرر كبار الموظفين رفع مشاريع القرارات، من خلال المقرر، الى الدورة الحادية عشرة للكومسيك.

٣٨ - وازجى المندوبون، في ختام مداواتهم، الشكر والتقدير الى الرئيس لما ابداه من كفاءة واقتدار في ادارة اعمال الاجتماع، كما توجهوا بعميق الشكر الى الحكومة التركية لما اتخذته من ترتيبات ممتازة، والى الفريق الفني المعاون والمترجمين لما بذلوه من جهود دؤوبة كان لها عظيم الفضل في نجاح الاجتماع.

(١٠)

تقرير

لجنة الدورة العاشرة للكمسيك

(اسطنبول ٢٣ اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

الأصل بالانجليزية

**تقرير لجنة الدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)**

١- تنفيذًا للقرار الصادر عن اجتماع كبار الموظفين للدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري عقدت لجنة الدورة العاشرة للكومسيك اجتماعها في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ لاستعراض أنشطة الأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الاسلامي والهيئات المنبثقة عنها.

٢- حضر الاجتماع ممثلون للأجهزة والهيئات التالية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والمنبثقة عنها:

- مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية.
- المركز الاسلامي لتنمية التجارة.
- المركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث.
- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة.

٣- رأس الاجتماع معالي انعام الحق سفير باكستان في الجمهورية التركية.

٤- استمعت اللجنة الى تقارير الأنشطة المقدمة من الأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي التي حضرت الاجتماع، وقدم مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية تقرير الافستاد حيث تعذر على مديرها العام حضور الاجتماع. وناقشت اللجنة القضايا والمشاكل التي تناولتها هذه التقارير والكلمات التي ألقاها رؤساء هذه المؤسسات. (وقد وزعت هذه التقارير ضمن وثائق الدورة العاشرة للكومسيك).

٥- أعربت اللجنة عن تقديرها لما ينهض به مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية والمركز الاسلامي لتنمية التجارة والمركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث، والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية، والغرفة

الاسلامية للتجارة والصناعة من أنشطة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

٦- رات اللجنة أن هناك شيئا من التداخل لايزال مستمرا في أنشطة الأجهزة الفرعية والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة رغم ما بذل من جهود لتلافي هذا التداخل. واقترحت ان تبحث اجتماعات التنسيق السنوية التي تعقدها الأجهزة الفرعية للمنظمة برامج عمل هذه الهيئات ايضا بغية ازالة ما قد يوجد من تداخل في هذه البرامج. كما أوصت بتبادل برامج العمل التي تعدها هذه الهيئات والمؤسسات لكي تعرضها على مجالس ادارتها وذلك بغية ازالة اي تداخل بينها.

٧- لاحظت اللجنة أن الهيئات التابعة للمنظمة والمؤسسات المنبثقة عنها تتلقى في بعض الأحيان تعليمات في اثناء اجتماعات الهيئات التابعة للمنظمة (اللجنة الاسلامية، المؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية، والكوميك وغيرها) تتعلق باعداد دراسات وبرامج ومشاريع زيادة على برامج العمل السنوية التي تكون مجالس ادارتها قد وافقت عليها. ونظرا لقلّة الموارد أوصت اللجنة بتقليل هذا النوع من الطلبات الى أدنى حد ممكن وبعدم الاستجابة لها الا في الحالات العاجلة أو اذا كان لها أولوية قصوى.

٨- كما انعقد رأي اللجنة على ضرورة قيام الأجهزة الفرعية والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة بتحسين وسائل تبادل المعلومات فيما بينها ومع الدول الأعضاء.

٩- اعربت اللجنة عن قلقها ازاء قلة اهتمام ومشاركة البلدان في نشاطات الاجهزة الفرعية والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة. واوصت بزيادة مشاركة الدول الاعضاء في اعمال هذه الاجهزة والمؤسسات. كذلك يجب على الدول الأعضاء ان تقدم، دون ابطاء وبانتظام، المعلومات الاحصائية التي تطلبها منها هذه الهيئات لاعداد الدراسات وغيرها. كما أكدت ضرورة تجاوب الدول الأعضاء مع العمل الذي تنهض به هذه الأجهزة والمؤسسات وذلك بتزويدها بالمعلومات والمقترحات.

١٠- دعت لجنة الدورة الدول الأعضاء الى المشاركة بمزيد من النشاط في عملها حيث أنها تعد محفلا نموذجيا لاجراء مناقشات مباشرة مع الأجهزة الفرعية والمؤسسات المنبثقة بشأن برامج عملها وأنشطتها ونظرا لقلّة المشاركين في لجنة الدورة، أوصت اللجنة بتخصيص

عشر دقائق لكل رئيس من رؤساء الهيئات التابعة للمنظمة والمؤسسات المنبثقة عنها لكي يلقى تقريره اثناءها في اجتماع كبار موظفين.

١١- أكدت اللجنة من جديد ضرورة موافاة الدول الأعضاء بوثائق/ تقارير الأجهزة الفرعية والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة قبل ثلاثين يوما على الأقل من انعقاد الاجتماعات بغية تمكين الوفود المشاركة من اعداد آرائها وتعقيباتها وتوصياتها وغير ذلك.

١٢- اقترحت اللجنة أن تقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي باصدار تقويم نصف سنوي بالأنشطة التي تزمع الأجهزة الفرعية والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة القيام بها بغية احاطة الدول الأعضاء بهذه الأنشطة والبرامج وتشجيعها على المشاركة فيها.

١٣- احاطت اللجنة علما باستمرار المصاعب المالية الخطيرة التي تواجه الأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الاسلامي، من جراء عدم قيام الدول الأعضاء بسداد مساهماتها الالزامية في ميزانيات هذه الأجهزة وتراكم المتأخرات على أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء.

١٤- طلبت اللجنة من الدورة التاسعة للكومسيك مناقشة رؤساء وفود البلدان الأعضاء المتأخرة عن السداد التدخل على المستويات الملائمة لدى حكوماتهم كي تبادر الى تسديد متأخراتها والى الانتظام في سداد مساهماتها الالزامية في الميزانيات السنوية لمركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، والمركز الاسلامي للتنمية التجارة، والمركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث، والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية.

١٥- طلبت ايضا من الدول الأعضاء أن تجعل الغرف الوطنية الأعضاء في الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة تفي بالتزاماتها المالية تجاه الغرفة الاسلامية بانتظام ودون إبطاء.

(١١)

القرار رقم (١)

الصادر عن الدورة العاشرة للكومسيك
(اسطنبول، ٢٤-٢٥ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤)

الأصل : بالانجليزية

القرار رقم (١)

الصادر عن الدورة العاشرة للكومسيك

(اسطنبول، ٢٤-٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤)

ان الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)، المنعقدة في اسطنبول من ٢٤ الى ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤:

اذ تذكر بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الاسلامية والمؤتمرات الاسلامية لوزراء الخارجية.

واذ تأخذ في اعتبارها القرارات الصادرة عن الدورات التسع السابقة للكومسيك والتوصيات المقدمة من لجنة المتابعة المنبثقة عنها، وتوصيات اجتماع كبار الموظفين التحضيرية؛
تقرر مايلي :

ألف - التعاون الاقتصادي

خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وآلية متابعتها وتنفيذها

١- تعتمد "خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي".

٢- توافق على ضرورة التعجيل بتنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول اعضاء المنظمة وفقا لمبادئ الاستراتيجية واساليب تنفيذها وللتدابير المبينة في آلية المتابعة والتنفيذ.

٣- توافق ايضا على ان تكون خطة العمل وثيقة عامة ومرنة تسمح بادخال تحسينات عليها اثناء تنفيذها.

٤- تلاحظ ان خطة العمل تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في الهياكل الاقتصادية والسياسية والقانونية والدستورية للدول الاعضاء وكذلك التزاماتها الدولية .

٥- تتأشد الدول الاعضاء المبادرة باستضافة اجتماع فريق الخبراء المشترك بين القطاعات المقرر عقده في اطار آلية المتابعة والتنفيذ، وتطلب من مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية والمركز الاسلامي لتنمية التجارة والبنك الاسلامي للتنمية وغيرها من المؤسسات المنبثقة عن المنظمة ان توفر الدعم والخبرات الفنية اللازمة لتنظيم هذا الاجتماع بنجاح.

٦- توافق على تخصيص بند مستقل في جدول اعمال الكومسيك في دوراتها التالية يسمح للمندوبين بتبادل الآراء حول القضايا الاقتصادية العالمية الراهنة التي تهم الدول الاعضاء.

٧- تطلب من لجنة المتابعة ان تتخذ في اجتماعها المقبل الترتيبات اللازمة بشأن جدول اعمال الكومسيك، وان تقدم مقترحات بشأن كيفية تنفيذ هذا الاقتراح.

٨- توافق على ان يكون موضوع "آثار جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية وانشاء منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للبلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي" هو موضوع البحث في الدورة الحادية عشرة للكومسيك.

٩- تطلب من المركز الاسلامي لتنمية التجارة ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية ان يقوم، بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية والاونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وسائر المنظمات الدولية المعنية، بتقديم تقرير مرجعي واوراق عمل الى الدورة الحادية عشرة للكومسيك لتسهيل تبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع.

دور القطاع الخاص في مجمل أنشطة الكومسيك

١٠- تعرب عن ارتياحها لعقد الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص في الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي في ١٨ و ١٩ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٤ في اسطنبول، كما تعرب عن شكرها وتقديرها للجهود التي بذلتها الغرفة الاسلامية والاتحاد التركي للغرف التجارية والصناعية والبورصات في تنظيم ذلك الاجتماع على خير مايرجى.

١١- تأخذ علما بالتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الاول لممثلي القطاع الخاص، وتؤيد استمرار الغرفة الاسلامية في عقد مثل هذه الاجتماعات قبل دورات الكومسيك او خلال المعارض التجارية، او بأية صورة يراها ممثلو القطاع الخاص في البلدان الاعضاء.

١٢- تطلب من الغرفة الاسلامية ان تقدم تقارير مرحلية الى الكومسيك لاحاطتها علما بما يجد من تطورات وتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة.

انشطة الاجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الاسلامي

والهيئات المنبثقة عنها والعاملة في مجال الاقتصاد والتجارة

١٣- تعتمد التوصيات الواردة في تقرير اجتماع لجنة الدورة بشأن انشطة الاجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والمنبثقة عنها والذي عقد في اثناء الدورة العاشرة للكومسيك.

التوقيع على الأنظمة الأساسية والاتفاقيات والتصديق عليها

١٤- تحث الدول الأعضاء التي لم توقع و/أو تصدق بعد على مختلف النظم الأساسية والاتفاقيات المعنية بالتعاون الاقتصادي والتي وضعت أو أبرمت في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، أن تبادر الى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

باء-التعاون التجاري

نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي

١٥- تسجل بارتياح ان اتفاقية الاطار العالم لانشاء نظام للأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي أصبحت جاهزة للتوقيع والتصديق عليها.

١٦- تسجل بارتياح ايضا أن أربعة عشر بلدا من البلدان الأعضاء وقعت على اتفاقية الاطار العام وان خمسة منها صدقت عليها، وتحث البلدان الأعضاء التي لم توقع و/أو تصدق عليها بعد أن تبادر الى ذلك دون إبطاء حتى يمكن للمفاوضات التجارية أن تبدأ في اقرب وقت ممكن.

شبكة المعلومات التجارية للبلدان الإسلامية

١٧- تعرب عن تقديرها لما بذله المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية من جهود لاجراء الدراسات اللازمة بشأن مشروع شبكة المعلومات التجارية للبلدان الإسلامية وشبكة المعلومات للدول الأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي اللذين جرى تحقيق التكامل بينهما.

١٨- انعقد الرأي على أن تحاط الكومسيك علما بسير العمل في تنفيذ كلا المشروعين من خلال التقارير المرجعية المقدمة من الأمانة العامة.

نظام التأمين على ائتمانات التصدير وضمان الاستثمار

١٩- تسجل ارتياحها لبدء نفاذ اتفاقية تأسيس شركة التأمين على ائتمانات التصدير وضمان الاستثمار اعتبارا من بداية أغسطس/ آب ١٩٩٤.

٢٠- تعرب عن شكرها وتقديرها للجهود التي بذلها البنك الإسلامي للتنمية في انجاز ذلك المشروع.

٢١- تدعو الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية تأسيس الشركة أن تبادر الى ذلك وان تدفع حصصها في رأس المال حتى يمكن تعميم منافعها على أوسع نطاق ممكن في اطار المنظمة.

منهاج للتوفيق بين المواصفات القياسية

٢٢- تعرب عن تقديرها للمعهد التركي للمواصفات القياسية، الذي يعمل كأمانة للجنة التنسيق بين المواصفات القياسية فيما بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، على ما بذله من جهود لوضع صيغة نهائية لـ "منهاج التوفيق بين المواصفات القياسية في البلدان الإسلامية واعداد مواصفات قياسية مشتركة.

٢٣- كما تنوه بقيام المعهد التركي للمواصفات القياسية بتنظيم الاجتماع الإداري لهيئة خبراء التوحيد القياسي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك في يومي ٢٦ و ٢٧ ابريل/ نيسان ١٩٩٤ في اسطنبول، وارسال تقرير ذلك الاجتماع مشفوعا بمشروع النظام الأساسي لمؤسسة المعايير المقاييس للدول الإسلامية الى الأمانة العامة للمنظمة لتعميمهما على الدول الأعضاء لايداء آرائها وملاحظاتها عليهما.

الاتحاد الاسلامي للمقاصة متعددة الأطراف

٢٤- تتوه بقيام الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بتوزيع "نموذج ترتيبات المقاصة الاسلامية متعددة الأطراف" الذي أعده البنك الاسلامي للتنمية واعتمده الكومسيك في دورتها السابعة، على الدول الأعضاء في المنظمة.

٢٥- تدعو الدول الأعضاء الى النظر في وضع ترتيبات للمقاصة فيما بينها على أن تراعي فيها ما يلي:

(أ) ضرورة أن تكون هذه الترتيبات مرنة في تغطيتها للسلع وأن يكون الانضمام اليها على أساس طوعي،

(ب) إزاء تباين النظم الاقتصادية والتجارية وتباين القواعد والنظم النقدية في الدول الأعضاء فانه يتعين الاتفاق على ترتيبات للمقاصة فيما بين مجموعات فرعية من البلدان الأعضاء الراغبة في المشاركة في هذه الترتيبات، على أن يكون انشاء اتحاد اسلامي شامل للمقاصة متعددة الأطراف هو الهدف النهائي.

٢٦- تتوه باستعداد البنك الاسلامي للتنمية لتقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء الراغبة في وضع مثل هذه الترتيبات فيما بينها.

المعارض التجارية الاسلامية

٢٧- تسجل ارتياحها لاقامة المعرض التجاري الاسلامي الخامس في طهران في الفترة من ١٦ الى ٢١ يوليو/ تموز ١٩٩٤ في جمهورية ايران الاسلامية.

٢٨- تأخذ علما مع التقدير بالمعرض المقدم من جمهورية اندونيسيا لاستضافة المعرض التجاري الاسلامي السادس في عام ١٩٩٦.

٢٩- كما تأخذ علما مع التقدير بالمعرض المقدم من الجمهورية اللبنانية لاستضافة المعرض التجاري الاسلامي السابع في عام ١٩٩٨.

جيم- التعاون الصناعي

٣٠- تأخذ علما من خلال تقرير الأمانة العامة، بقيام البنك الاسلامي للتنمية - تنفيذًا للقرار الصادر عن المشاورة الوزارية الثالثة حول التعاون الصناعي- بعقد اجتماع في جدة يومي ١ و٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٧، لفريق المهمة المعني بتشجيع المشروعات المشتركة"، وبأن هذا الاجتماع بحث باستفاضة آلية تشجيع المشروعات المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في اطار الخطوط العامة التي حددها الوزراء.

٣١- تدعو الدول الأعضاء التي لم تبحث بعد ما خلص اليه فريق المهمة من توصيات بشأن الآلية المقترحة أن تبادر الى ذلك وان توافي الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بأرائها وتعقيباتها حتى يتسنى للمشاورة الوزارية الرابعة النظر في الموضوع كما تناشد الدول الأعضاء استضافة هذه المشاورة الوزارية الرابعة حتى يمكن اعداد صيغة نهائية للمشروع.

٣٢- تدعو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى متابعة تنفيذ قرارات المشاورات الوزارية حول التعاون الصناعي وتقديم تقارير مرحلية في هذا الشأن الى مؤتمرات منظمة المؤتمر الاسلامي والى الكومسيك.

دال-الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

٣٣- تأخذ علما، من خلال تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، بالقرارات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثالث للأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسلام آباد في الفترة من ١٩ الى ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٨، وبما أعقب ذلك من خطوات للنظر في انشاء مخزون احتياطي للأمن الغذائي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

٣٤- تحث الدول الأعضاء والأجهزة المعنية في منظمة المؤتمر الاسلامي، على اتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية الثلاثة السابقة بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

٣٥- تنوه بالعرض المقدم من جمهورية ايران الاسلامية لاستضافة المؤتمر الوزاري الرابع بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية من ١٤ الى ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥.

٣٦- تحت الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المؤتمر الوزاري الرابع بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المقرر عقده في طهران بجمهورية إيران الإسلامية.

٣٧- تعرب عن تقديرها لقيام الأمانة العامة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية وحكومة جمهورية السنغال، بعقد ندوة بشأن الأمن الغذائي في الدول الإسلامية في داكار على هامش مؤتمر القمة الإسلامي السادس.

٣٨- تدعو الدول الأعضاء الى تنفيذ التوصيات الصادرة عن ندوة داكار بشأن الأمن الغذائي.

٣٩- تطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الوزارية بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وتقديم تقارير مرحلية في هذا الشأن الى مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي والى الكومسيك.

هاء-النقل

٤٠- تأخذ علما، من خلال تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بما اتخذ منذ انعقاد الاجتماع الأول لوزراء النقل في الدول الأعضاء في اسطنبول في الفترة من ٧ الى ١٠ سبتمبر/ ايلول ١٩٨٧، من اجراءات لتنفيذ القرارات الصادرة عن ذلك الاجتماع.

٤١- تدعو الدول الأعضاء والأجهزة المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماع الأول لوزراء النقل في الدول الأعضاء. وتتاشد الدول الأعضاء استضافة الاجتماع الثاني لوزراء النقل.

٤٢- تطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة تنفيذ قرارات الاجتماع الأول لوزراء النقل وتقديم تقارير مرحلية في هذا الشأن الى مؤتمرات المنظمة والى الكومسيك.

واو-المواصلات

٤٣- تأخذ علما، من خلال تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بأن تقرير الاجتماع الثاني لوزراء المواصلات الذي عقد في باندونج بجمهورية اندونيسيا من ٥ الى ٨

نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١، والقرارات الصادرة عنه، قد وزعت على الدول الأعضاء والهيئات المعنية كي تقوم بتنفيذها.

٤٤- تدعو الدول الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماعين الأول والثاني لوزراء المواصلات.

٤٥- ترحب بعرض جمهورية ايران الإسلامية استضافة الاجتماع الثالث لوزراء المواصلات في موعد يتم الاخطار به فيما بعد.

زاي - الطاقة

٤٦- تأخذ علماء، من خلال تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بما اتخذ من تدابير، منذ الاجتماع الأول لوزراء الطاقة الذي عقد في اسطنبول في يومي ٥ و ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٨٩، سعيًا الى تنفيذ القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع.

٤٧- تدعو الدول الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول بشأن الطاقة، وتناشد الدول الأعضاء استضافة الاجتماع الوزاري الثاني بشأن الطاقة.

٤٨- تطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول بشأن الطاقة وتقديم تقارير مرحلية في هذا الشأن الى مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي والى الكومسيك.

حاء-التعاون الفني

٤٩- تعرب عن ارتياحها لانتظام انعقاد الاجتماعات السنوية لهيئات الاتصال للتعاون الفني في اسطنبول، وترجي الشكر الى الجمهورية التركية لاستضافتها هذه الاجتماعات، كما تسجل تقديرها لما تقدمه تركيا والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي مثل البنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب والمركز الإسلامي

لتنمية التجارة والمركز الاسلامي للتدريب المهني والفني والبحوث والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية من دعم متواصل ودؤوب يسهم في نجاح هذه الاجتماعات.

٥٠- تعرب عن تقديرها لما يبذله مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية والمركز الاسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية والمركز الاسلامي للتدريب المهني والفني والبحوث والبنك الاسلامي للتنمية من أنشطة ترتبط بأنشطة الكومسيك وتتكامل معها في مجال التعاون الفني فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

٥١- تنوه بالاستعدادات التي تتخذها حكومة اندونيسيا لتنظيم اجتماع مشترك للخبراء وصانعي القرار يعقد في جاكرتا في مارس/ اذار ١٩٩٥، ويتناول بالبحث التدابير المناسبة لزيادة فعالية ومردود برامج التعاون التقني بين البلدان النامية ولوضع برامج قابلة للتنفيذ الفعلي.

٥٢- تدعو الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول بشأن التعاون الفني الذي عقد في الفترة من ٧ الى ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ في اسطنبول.

٥٣- تعرب عن ارتياحها لعقد الاجتماع الخامس لهيئات الاتصال المسؤولة عن التعاون الفني في ١٣-١٦ مايو/ايار ١٩٩٤ في اسطنبول.

٥٤- تلاحظ بارتياح ان الاجتماع السادس لهيئات الاتصال المسؤولة عن التعاون الفني سوف يعقد في تركيا في عام ١٩٩٥ في موعد يتم ابلاغه فيما بعد.

طاء-البنية الأساسية والأشغال العامة

٥٥- تأخذ علماء، بالقرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول بشأن البنية الأساسية والأشغال العامة الذي عقد في اسطنبول في الفترة من ٦ الى ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١.

٥٦- تدعو الدول الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الأول لوزراء البنية الأساسية والأشغال العامة في الدول الأعضاء.

٥٧- تأخذ علما بالاقتراح المقدم من جمهورية اندونيسيا لتضمين خطة العمل بنودا تتصل بالتعاون في مجال البنية الأساسية الحضرية والتنمية الريفية.

٥٨- تطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول للبنية الأساسية والأشغال العامة وتقديم تقارير مرحلية في هذا الشأن الى مؤتمرات منظمة المؤتمر الاسلامي والى الكومسيك.

باء - مسائل تنظيمية

موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للكومسيك

٥٩- توافق على عقد الدورة الحادية عشرة للكومسيك في المدة ٢١ - ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥ والاجتماع الحادي عشر للجنة المتابعة في المدة ٢٤ - ٢٦ مايو/ أيار ١٩٩٥ في تركيا على التوالي .

٦٠- تطلب من لجنة المتابعة اعداد مشروع جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للكومسيك.

٦١- تطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ابلاغ الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن، بمواعيد انعقاد الدورة الحادية عشرة للكومسيك والاجتماع الحادي عشر للجنة المتابعة.

التحضير لمؤتمر القمة الاسلامي السابع

٦٢- تطلب من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي اتخاذ الترتيبات اللازمة، بالتعاون مع مكتب التنسيق المنبثق عن الكومسيك، لرفع تقرير مرحلي بشأن أنشطة الكومسيك الى مؤتمر القمة الاسلامي السابع المقرر عقده في ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٤ في المملكة المغربية.

(١٢)

خطة العمل لتعزيز

التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الاعضاء
في منظمة المؤتمر الاسلامي

خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تمهيد

اعدت هذه الوثيقة بعنوان «خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي» بغرض اعتمادها من الجهات ذات الصلة في المنهلة ووضعها موضع التنفيذ من قبل الدول الأعضاء، وذلك عملاً بالقرار رقم ١ الصادر عن الدورة التاسعة لاجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهو القرار المستند بدوره على القرار رقم ٢/٦/٢٠٠٤/ق المعتمد في مؤتمر القمة الإسلامي السادس. وتشكل هذه الوثيقة، على مستوى قطاعات التعاون ومجالاته، ورقة سياسات مستتمة على برامج عمل مفصلة، لتكون تكملة عملية للاستراتيجية التي سبق اعتمادها بالفعل من قبل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

ولما كان الهدف المتوخى من هذه الوثيقة هو تحقيق الطموحات الجماعية لعدد كبير من الدول تتفاوت في مستويات نموها وتختلف أولوياتها على النطاق الوطني، فقد وجدانه من غير الممكن ولا العملي أن توضع لهذه الوثيقة أهداف وغايات كمية محددة وموقوتة على غرار ما يوجد عادة في خطط التنمية الوطنية. بيد أنه وجد من المهم وضع أهداف رئيسية معينة تعكس تلك الأهداف المشار إليها بالفعل في الاستراتيجية الجديدة، وتمثل منظور لما ينبغي أن يستهدفه التعاون على نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي، لا من حيث المطلوب انجازها على المستوى الداخلي للمجموعة فحسب، ولكن أيضاً من حيث موقع دول المنظمة ودورها في الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق، يمكن إيراد الأهداف الرئيسية التالية باعتبارها تعكس هذا المنظر:

- (١) تحقيق الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة للشعوب الإسلامية مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية في العالم الإسلامي.
- (٢) زيادة الإنتاج وتنويعه في مختلف القناعات الإنتاجية والحذمية لاقتصاديات الدول الأعضاء وتنمية التبادل التجاري فيما بينها.
- (٣) زيادة التدفقات المالية بتقليل القيود على انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء.
- (٤) تقليل الفجوات الائتمانية الكائنة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي لزيادة فعالية التعاون الاقتصادي

والتجاري فيما بينها.

(٥) تحسين مستوى نوعية الموارد البشرية وتضييق الهوة التكنولوجية الفاصلة بين مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والعالم الصناعي بالترفع في مستوى أنشطة البحث والتنمية.

(٦) تنمية وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء بما يؤدي الى تحقيق التكامل التدريجي لاقتصادياتها بهدف انشاء سوق اسلامية مشتركة أو أية مورة أخرى للتكامل الاقتصادي، وذلك بانتهاج اسلوب تدريجي وعلى النطاق الاقليمي في المرحلة الاولى. ومن شأن هذا الاسلوب انه لا يساعد فقط في التغلب على الآثار السلبية المحتمل وقوعها على دول منظمة المؤتمر الاسلامي نتيجة للسرعة في تشكيل التجمعات الاقتصادية العالمية، ولكنه يؤدي كذلك الى تدعيم دول المنظمة في طموحاتها نحو نصيب أكبر في الانشطة الاقتصادية العالمية وتحقيق المزيد من العدالة في التقدير الدولي للعمل.

وفي اطار خطة عمل متعددة الاطراف كخطة العمل الحالية، فان تحقيق هذه الاهداف الاجمالية يتطلب وضع اهداف اكثر تفصيلاً على مستوى قطاعات ومجالات التعاون وبما يكفل في نهاية الامر تحقيق الاهداف الكبرى الشاملة. وبناء على ذلك تشتمل هذه الوثيقة على عدد من الاهداف على المستوى القطاعي والتي يتوخى منها تغطية القضايا الاساسية والرئيسية للدول الأعضاء في القطاع أو المجال المعين، مع التركيز على امكانية التعاون الى أقصى حد ممكن. ويتضح التركيز على التعاون والعمل المشترك بشكل أكثر في برامج العمل المدرجة تحت كل قطاع. الا أنه بسبب الطابع الشامل للأهداف القطاعية، في الوقت الذي كان يتعين فيه الابقاء على الطابع الارشادي للبرامج، مع ترك صياغة لمشروعات المحددة لتكون من مسؤوليات الدول الاعضاء، فقد وجد انه من غير الممكن ولا الضروري ان يكون هناك تناظر بين كل هدف وبرنامج العمل المقابل له. وتتألف خطة العمل من قسمين اضافة الى التمهيد. ويفغلي القسم التالي، والذي يشكل المحور الاساسي للخطة، الاهداف وبرامج العمل المتصلة بقطاعات ومجالات التعاون. وبعد ذلك يأتي القسم الثاني والذي يوضح الأنشطة / المشروعات العامة والمحددة المتصلة بالاحتياجات الاساسية من المعلومات والبيانات في كل من هذه القطاعات / المجالات، مع بيان بمشروعات البحوث، الاساسية التي يلزم القيام بها حول الموضوعات المختارة.

الأهداف القطاعية وبرامج العمل الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

المشاكل والقضايا :

في مجال الأغذية والزراعة تتمثل المشاكل الرئيسية التي تواجه دول منظمة المؤتمر الاسلامي في الجوع وسوء التغذية وانتشار المجاعات وانتشار الفقر والتصحر وانخفاض مستوى الاستفادة من الطاقات الموجودة . والمعروف أن عدم كفاية الإنتاج الغذائي ، إضافة الى الآثار الناتجة عن الظواهر الطبيعية المؤثرة بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي ككل ؛ تدفع عددا كبيرا من الدول الأعضاء في المنظمة الى الحاجة لاستيراد القسم الأكبر من احتياجاتها الغذائية من دول أخرى . وهذا بدوره يعني عبئا ماليا ثقيلا على تلك الدول لاستيراد احتياجاتها من الأغذية ، الأمر الذي يشكل ضغطا على مواردها من النقد الأجنبي والتي تشتد الحاجة اليها لصالح التنمية الشاملة ، إضافة الى زيادة الاعتماد على الدول الرئيسية الموردة للأغذية . وهناك إضافة الى ذلك مواطن ضعف كبيرة على مستوى الهياكل والمؤسسات والسياسات ، فضلا عن مشاكل التمويل الكبرى التي يتعين التصدي لها .

فهناك أولا المعدل المتنامي للزيادة السكانية والسكان الموزعين ، في حالات كثيرة ، على فئات عمر غير ملائمة ، الأمر الذي يؤدي الى معدلات أعلى للإعالة ، إضافة الى انتشار الفقر وخاصة في المناطق الريفية ، حيث أن النسبة الكبرى من القوة العاملة تركز في قطاع الزراعة . وتتصل المشكلة الرئيسية الثانية بعدم كفاية التكوين الرأسمالي ، نظرا لقلّة الموارد القابلة للاستثمار في مجال الزراعة وقلّة نظم الإنعاش الزراعي الجيد التنظيم ، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين . وبغضن عن ذلك يؤدي عدم كفاية التكوين الرأسمالي الى حالة من التخلف وعدم الكفاءة التي تميز التنمية الأساسية الريفية في كافة مهورها ، سيما فيما يتصل بشبكات الطرق والنقل والاتصالات ومرافق التخزين ونظم الري .

وفيما يتعلق بالمشاكل الجغرافية والطبيعية ، تواجه بعض البلدان وبدرجات متفاوتة : مشاكل متصلة بتوافر وتنوع الأراضي القابلة للزراعة والموارد المائية والأمطار والغابات والأراضي القابلة للري والموارد البشرية . وإضافة الى ذلك ، فقد أدت نظم حيازة الأراضي في عدد من دول منظمة المؤتمر الاسلامي الى انتشار الحيازات الصغيرة . ويقترن بذلك ، وينتج عنه أن استخدامات الأراضي والممارسات الزراعية ليست مواتية للأخذ بالتحويلات التكنولوجية والحفاظة على الأراضي والبيئة بصفة عامة .

وثمة مشكلة رئيسية أخرى وهي التخلف التكنولوجي والإعتماد على العمـر وانخفاض مستويات الخبرة التكنولوجية وما يتمخض عن هذا كله من انخفاض الإنتاجية وضعف الاستفادة من الموارد إضافة الى انتشار مشكلة البطالة المتتعة .

وتعاني أغلبية دول منظمة المؤتمر الاسلامي كذلك من حالة ضعف وعدم كفاية في نظمها المحلية الخاصة بالبحوث والخدمات الإرشادية وانخفاض مستوى التعليم بالمناطق الريفية . ويضاف الى ذلك المشكلة المتصلة بالتشغيل الصحيح لنظام السوق ، وخاصة فيما يتصل بسياسات الأسعار غير المشجعة للزراعة .

وأخيراً ، فهناك التطورات الحادثة على المستوى العالمي وخاصة بالنسبة للقضايا التي تواجهها المفارضا المتصلة باعانات الدعم للزراعة في اطار جولة أورورغواي ، وهي تطورات من شأنها أن تتمخض عن مجموعة أخرى من الصعوبات والمشاكل التي يلزم التعامل معها في هذا المجال الحيوي .

الأهداف :

١ - الإستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة في مجال الإنتاج الغذائي بهدف الوصول الى مستوى الإعتماد الجماعي على الذات وتأمين الاستمرارية لإمدادات الأغذية على مستوى منظمة المؤتمر الاسلامي ، وتحسين الأداء الزراعي بصفة عامة في الدول الأعضاء ، للتصدي لحالات فشل المحاصيل والحالات الطارئة من نقص الأغذية .

٢ - ضمان واستمرار الأمن الغذائي بما يتفق مع إعلان منظمة المؤتمر الاسلامي لعقد الأمن الغذائي .

- ٣ - التعاون من أجل تقليل حدة الفقر بشكل كبير في المناطق الريفية والقضاء عليه في نهاية الأمر ، وتحسين مستويات التغذية في دول منظمة المؤتمر الاسلامي . وفي هذا الصدد فإنه من الجيوي العمل على إحتواء وتقليل المعدلات الكاسحة والمتسرة للهجرة من الريف الى الحضر والناجمة عن الفروق في الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- ٤ - القيام على المستوى الفردي والجماعي بوضع تدابير لإحتواء الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية والظواهر الطبيعية الضارة ، ومكافحة الأمراض لنباتية والحيوانية وانتشار العدوى بالآفات الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .
- ٥ - إنشاء الروابط بين القطاع الزراعي وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني وتوسيع تلك الروابط عن طريق المشروعات المشتركة من خلال إيلاء دور رئيسي للقطاع الخاص وخاصة في مجال الصناعات القائمة على الزراعة والمتصلة بها ، وبتطوير وتحسين مرافق النية الأساسية ومرافق التسويق والتخزين والنقل في المناطق الريفية .

برامج العمل:

- ١ - تشجيع وتوسيع التعاون في مجال البحوث الزراعية ، وتنمية الأنشطة المشتركة من خلال إعطاء دورا أساسيا (رئيسيا) للقطاع الخاص في هذا المجال .
- ٢ - تطوير آليات للتعاون والعمل المشترك بين الدول الأعضاء لتحسين حالة الأمن الغذائي وزيادة الإعتماد الجماعي على النفس وتأمين الإستمرارية لإمدادات الأغذية في دول منظمة المؤتمر الاسلامي .
- ٣ - التغلب على المخاطر الرئيسية التي تواجه انتاج الأغذية والناجمة عن الآفات والأمراض النباتية والحيوانية من خلال التنسيق بين شبكات للإنذار المبكر وآليات تنسيقية أخرى في الدول الأعضاء .
- ٥ - تحديد وتنفيذ مشروعات مشتركة في مجال الانتاج الهنائي والزراعي بمشاركة نشطة من القطاع الخاص بغرض الإستفادة القصوى من الموارد والطاقت المتاحة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي لزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية في مختلف القطاعات الفرعية .

- ٦ - تشجيع الإستثمارات في مجال البنية الأساسية الريفية وتطوير نظم الائتمان الزراعي مع التركيز على الإستفادة من الآليات القائمة في إطار المنظمة مثل الإستفادة من البنك الاسلامي للتنمية .
- ٧ - تحسين عمل نظام السوق بصفة عامة من خلال الإجراءات والتدابير الاقتصادية اللازمة للتغلب على العقبات التي تواجه الإنتاج والتنمية ، تدفق الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي .

الصناعة

المشاكل والتضايك:

تنتمي كافة دول منظمة المؤتمر الإسلامي الى مجموعة الدول النامية، على الرغم من وجود مجموعة فرعية صغيرة منها ينظر اليها في السنوات الاخيرة باعتبارها من الدول الحديثة التصنيع. وهكذا فان الغالبية العظمى من الدول الاسلامية تعد ذات اقتصادية غير صناعية، وساميا الوحيدة القابلة للتصدير هي اعداد محدودة من السلع الأولية و/او المواد الخام.

ومن جهة اخرى فان هناك سمة غالبة تميز هذه الدول وهي اعتمادها على الواردات من السلع المصنعة والسلع الانتاجية؛ حيث ان الاعداد المحدودة من الصناعات القائمة هي صناعات صغيرة لانتاج نطاق محدود من المنتجات الاستهلاكية و/او الوسيطة. وبسبب انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة وكونها تكنولوجيا قديمة شبا ما نرى ان الانتاج الصناعي لا يتسع بالكفاية المطلوبة كما انه مرتفع التكلفة بصورة نسبية، ولا يستمد هذا الانتاج الصناعي سوى فوائد هامشية من الموارد الحالية؛ وهي موارد كبيرة حقا في حالة الكثير من الدول الاعضاء.

وفضلا عن ذلك نرى ان الروابط ليست هي وحدها المدممة بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ولكن حتى المعلومات الاساسية حول الاحتياجات والامكانيات، بل وحتى على مستوى الدول المتجاورة غالبا ما تكون غائبة؛ الامر الذي يؤدي الى عدم الافادة من فرص التعاون والمكاسب المتبادلة.

واخيرا فانه برغم خطورة هذا الوضع؛ الا ان التحولات الايجابية لصالح الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على النطاق العالمي كانت صغيرة؛ حيث ان الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الاخيرة لم تجبرص على مساعدة الدول النامية لا على المستوى الثنائي ولا على مستوى العمل المتعدد الاطراف. اما في الوقت الراهن فان امكانيات القيام بمثل هذا العمل من جانب الدول المتقدمة تبدو اكثر ضعفا في ضوء التغييرات الكبيرة التي شهدها العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وباختصار فان مجموعة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال -في هذا العالم السريع التغير- تواجه مشاكل ضخمة في مجالات الانتاج الصناعي وتنويع الانتاج والتمكن من التكنولوجيا والاستخدام الامثل للموارد.

وبالتالي فان الوقت والظروف يدوان مناسبين لتشريع ول منظمة المؤتمر الإسلامي في عمل جماعي يهدف الى تعزيز وتوسيع التعاون الصناعي فيما بينها لتسريع مسيرة التصنيع فيها، مع ازالة الاعتماد الكامل لسياساتها الوطنية واوليوياتها الاقتصادية.

الأهداف

- ١ - توسيع وتنويع الانتاج الصناعي في الدول الأعضاء، من خلال تعزيز مرافق التصنيع الحالية وانشاء طاقات جديدة ، بغية تقليل الاعتماد المتزايد على الواردات الأجنبية ، والإفادة من الأسواق الواسعة على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات التي تم اقرارها في هذا المجال في إطار المنظمة .
- ٢ - التعاون لتطوير وتوسيع البنيات الأساسية الودية في الدول الأعضاء بهدف زيادة الامكانيات وتحسين الكفاءة في القطاعات الانتاجية .
- ٣ - التعاون لتوسيع الصناعات الزراعية في الدول الأعضاء بفرض رفع مستويات تلك الصناعات وزيادة المحتوى التكنولوجي والكفاءة والقيمة المضافة في الانتاج الزراعي بتلك الدول .
- ٤ - تسجيع ودعم التوسع في صناعات السلع الاتاحية وتنميتها من خلال المشروعات الصناعية المشتركة خاصة بين القطاع الخاص ذات الحجم المناسب في دول منظمة المؤتمر الاسلامي ، لتقليل الاعتماد المكثف على واردات تلك الدول من السلع الاستثمارية الأساسية .
- ٥ - الارتقاء بمستوى التكنولوجيا في الانتاج الصناعي والعمل على تضيق الفجوة التكنولوجية المتزايدة مع الدول المتقدمة ، وذلك بتكوير وتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية في الدول الأعضاء من خلال العنل المشترك .
- ٦ - تدعيم التعاون الصناعي على مستوى منظمة المؤتمر الاسلامي من خلال الاتفاق على ترتيبات وأولويات شاملة وبرامج لأفضليات في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي ، مع توجيه الاعتبار اللازم للظروف والاحتياجات الخاصة بالدول الاسلامية الأقل نمواً والدول الاسلامية غير الساحلية .

برامج العمل:

- ١ - تشجيع الاتصالات بين رجال الصناعة في الدول الأعضاء وتقاسم المعلومات والخبرات للمساعدة في تعزيز تعارن القطاع الخاص في هذا المجال .
- ٢ - إيجاد السياسات والتدابير اللازمة في الدول الأعضاء بالمنظمة لتشجيع التعاون على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي في مجال الاستثمارات الصناعية ونتاج وتجارة المنتجات الصناعية .
- ٣ - استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية الحالية ومن المرافق والامكانيات المتاحة بالدول الأعضاء لتعزيز التعاون الصناعي والتنمية الصناعية في العالم الاسلامي .
- ٤ - تنظيم محافل استثمارية متخصصة ودرورية تحت رعاية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، كوسيلة لحفز الأطراف والوكالات المعنية سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص في الدول الأعضاء وذلك فيما يتصل بالقيام بمشروعات صناعية مشتركة في المجالات الأكثر توافقا مع احتياجات وطاقت الدول الأعضاء .
- ٥ - القيام بمشروعات صناعية مشتركة ، من خلال التركيز على القطاع الخاص بهدف إيجاد روابط بين اقتصاديات الدول الأعضاء والتوسع في توزيع المواد الصناعية المنتجة محليا وزيادة الطاقة التصديرية من المواد الصناعية في الدول الأعضاء .

الطاقة والتعدين

المشاكل والقضايا:

لقد تزايدت أهمية الطاقة بشكل كبير مع تطور الحياة الاقتصادية وتنوع النشاط الاقتصادي. واليوم أصبحت الطاقة مدخلا حيويا في كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية؛ وخاصة في أنشطة الإنتاج؛ وأصبح استخدام الطاقة يمثل مؤشرا أساسيا للنمو الاقتصادي والتنمية.

والدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي باعتبارها جزءا من العالم النامي؛ تنظر وبحق الى الطاقة باعتبارها مدخلا لا غناء عنه في عملية التصنيع، وبالتالي فهي أحد العناصر المساهمة في عملية التنمية الشاملة. وعلى ذلك فان غالبية هذه الدول تجعل من اولوياتها توفير الطاقة الكافية بتكلفة معقولة، مع العمل على تحقيق الاستخدام الامثل لها بغرض التوسع في الانتاج وتقليل الاضرار الواقعة على البيئة الى ادى حد ممكن.

ومع ان دول منظمة المؤتمر الاسلامي ككل تتوافر بها موارد للطاقة، الا ان غالبيتها تواجه نقصا في الطاقة وتعاني من الاعباء الواقعة على موازين مدفوعاتها بسبب توفير الطاقة، وهو الامر الذي يحدد باعاقبة عمليات التنمية فيها. وبعض هذه الدول ليست فقيرة في مواردها الطبيعية من الطاقة فحسب، ولكنها تنفق كذلك الى الوسائل اللازمة للاستثمار بغرض انتاج ما تحتاج اليه من طاقة جديدة ومتجددة. والبعض الآخر من الدول يواجه صعوبات في القيام بعمليات الاستكشاف والاستغلال المناسبة لمصادر الطاقة المحلية الموجودة فيها؛ وذلك بسبب استخدام تكنولوجيايات عتيقة وعدم كفاية الخبرة الفنية المناسبة ونقص الاموال الممكن استثمارها للتغلب على هاتين العقبتين. ونتيجة لذلك تواجه الكثير من الدول الاعضاء مشكلة نقص الطاقة عاما بعد عام، الامر الذي يدفعها الى انفاق مبالغ كبيرة من ارصدة النقد الاجنبي البادرة المتاحة لها على وارداتها من الطاقة.

اما فيما يتصل بالتعدين والمنتجات المعدنية؛ فان القضايا هنا ايضا مشابهة. فهناك مجموعة من المعادن التي ظلت على الدوام مدخولات هامة للانتاج الصناعي، واصبحت في السنوات الاخيرة مهمة كذلك بدرجة ما بالنسبة للزراعة، وذلك بسبب الاستخدام المتزايد للاسمدة الكيميائية المستخلصة من المعادن في أنشطة الانتاج الزراعي في كافة انحاء العالم.

وتنعم الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي في مجملها باحتياضات جيدة من الرواسب المعدنية بشتى انواعها مما يجعلها ضمن الدول الرائدة من حيث كميات هذه الرواسب، بل ويجعلها من كبار المنتجين لبعض المعادن على النطاق العالمي. الا انه بسبب حالة التخلف العامة في الاقتصاد وبطء الانتاج الصناعي واتساع التنوع في منتجات الغالبية العظمى من الدول الاعضاء، نرى ان عمليات الاستكشاف والاستغلال للموارد المعدنية ليست هي وحدها البعده عن الوضع المثالي؛ ولكن هناك كذلك الانتاج المنخفض والهدر الكبير والتكلفة العالية بسبب الطابع المتخلف لأنشطة الانتاج، والذي يندر ان تستخدم فيها تكنولوجيايات حديثة بالفعل. فضلا عن ذلك فهناك مشاكل اكبر تتعلق بتصنيع المعادن في كثير من الدول

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستويات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مازيدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد وانتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء إهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢- تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣- تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤- وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥- تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويدها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستويات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء إهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢- تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣- تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤- وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥- تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويدها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستلزمات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتمنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستويات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء إهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢- تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣- تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤- وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما ينصل بمصادر الطاقة .

٥- تطوير وتعزيز الأنشطة المنصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستويات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستويات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء إهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢- تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣- تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤- وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥- تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويدها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستلزمات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتمنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مايزدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد ونتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويرها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويدها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستويات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو مازدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد وانتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء إهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢- تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣- تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤- وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥- تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويدها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستويات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتمنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستربات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

- ١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .
- ٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .
- ٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .
- ٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .
- ٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويدها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

- ١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .

وهو ما يؤدي الى تصدير هذه المعادن كمواد خام بأسعار خاضعة في الغالب لتحكمات الدول الصناعية .

الأهداف :

١ - زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين كفاءة عمليات الاستكشاف والاستغلال لمواردها من الطاقة والمعادن من خلال الاجراءات التي تراها مناسبة في معالجة تلك الموارد و انتاجها، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة من تلك الموارد . وفي هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً وكذلك تنمية مصادر بديلة للطاقة للمناطق الريفية .

٢ - تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في أساليب استخدام الطاقة ، وذلك بتحسين أساليب ادارة الطاقة والحفاظ عليها .

٣ - تشجيع الدول الأعضاء الراغبة في انشاء شبكات ومرافق اقليمية وشبه اقليمية لتوزيع الطاقة فيما بينها .

٤ - وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ودعمها على نطاق منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك فيما يتصل بمصادر الطاقة .

٥ - تطوير وتعزيز الأنشطة المتصلة بتنمية التكنولوجيا المناسبة ونقلها وتكويها على مستوى الدولة ومن خلال برامج تعاونية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي .

برامج العمل :

١ - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتوفير مستروبات أكثر كفاءة من الامداد والتوزيع والاستخدام للطاقة وتصنيع المعادن على النطاق الاقليمي والنطاق شبه الاقليمي .